وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

Université Mohamed Boudiaf-M'sila
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département de sciences commercial

العنـــوان

أهمية مصداقية القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

–دراسة حالة مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية بالمسيلة–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالب: ذوادي لقمان

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
غربي حمزة	أستاذا محاضرا ب	المسيلة	رئيسا
عريوة رشيد	أستاذا مساعدا أ	المسيلة	مشرفا و مقررا
مخوخ رزيقة	أستاذا مساعدا ب	المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2016/2015

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
مقدمة	**أ-هـ**
الفصل الأول : عموميات حول القوائم المالية	**07-27**
تمهيد	**07**
المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول القوائم المالية.....	**08**
المطلب الأول : الغرض من القوائم المالية.....	**08**
المطلب الثاني : عرض القوائم المالية.....	**11**
المطلب الثالث : ترابط وتكامل القوائم المالية.....	**14**
المبحث الثاني : القواعد المنظمة لإعداد القوائم المالية.....	**15**
المطلب الأول : الاعتبارات العامة في إعداد القوائم المالية.....	**15**
المطلب الثاني : السياسات المحاسبية المستخدمة.....	**18**
المطلب الثالث : المعايير المتعلقة بإعداد القوائم المالية ودور محافظ الحسابات..	**22**
خلاصةالفصل	**27**
الفصل الثاني :الأداء المالي للمؤسسة ومؤشرات تقييمه	**29-54**
تمهيد.....	**29**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي للمؤسسة.....	**30**
المطلب الأول : مفهوم الأداء وكيفية تقييمه للمؤسسة.....	**30**
المطلب الثاني : الأداء المالي.....	**37**

المطلب الثالث : مصادر معلومات تقييم الأداء المالي	**41**
المبحث الثاني : مؤشرات تقييم الأداء المالي	**42**
المطلب الأول : التوازن المالي	**42**
المطلب الثاني : السيولة والنشاط	**46**
المطلب الثالث : المردودية والربحية.....	**50**
خلاصة الفصل	**54**
الفصل الثالث : دراسة حالة – مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية – المسيلة	**56-84**
تمهيد.....	**56**
المبحث الأول : بطاقة فنية لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية.....	**57**
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية.....	**57**
المطلب الثاني : المهام والمسؤوليات البيئية للمؤسسة	**63**
المبحث الثاني : تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة	**64**
المطلب الأول : تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي	**64**
المطلب الثاني : تقييم الأداء باستعمال نسب السيولة والنشاط	**70**
المطلب الثالث : تقييم الأداء عن طريق نسب الربحية المردودية.....	**79**
خلاصة الفصل	**84**
الخاتمة	**85-88**
قائمة المراجع	**90-93**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع عمال الشركة	60
02	تسيير نفايات التغليف بالمؤسسة لسنة 2013	63
03	الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2013.2012.2011	64
04	حساب رأس المال العامل الدائم للسنوات 2013/2012/2011	65
05	حساب رأس المال العامل الخاص للسنوات 2013/2012/2011	66
06	حساب رأس المال العامل الإجمالي للسنوات 2013/2012/2011	66
07	حساب رأس المال العامل الأجنبي للسنوات 2013/2012/2011	67
08	حساب احتياج رأس المال العامل للسنوات 2013/2012/2011.	67
09	حساب الخزينة للسنوات 2013/2012/2011.	69
10	نسبة التمويل الدائم	70
11	نسبة التمويل الخاص	70
12	نسبة الاستقلالية المالية	71
13	نسبة التمويل الخارجي	72
14	نسبة السيولة العامة	73
15	نسبة السيولة المختصرة	73
16	نسبة السيولة الآنية	74
17	مدة التحصيل من الزبائن	75

18	عدد التحصيلات من الزبائن	76
19	مدة التسديد للموردين	76
20	عدد التسديدات للموردين	77
21	معدل دوران الأصول	77
22	معدل دوران الأصول الثابتة	78
23	هامش الربح الإجمالي	79
24	هامش الربح الصافي	79
25	معدل العائد على الاستثمار	80
26	معدل العائد على الأموال الخاصة	80
27	المردودية الاقتصادية	81
28	المردودية المالية	82
29	المردودية التجارية	82
30	الرافعة المالية	83

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء	39
02	الهيكل التنظيمي لشركة صيانة التجهيزات الصناعية	61
03	يوضح مؤشرات التوازن المالي لرأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل	68
04	يوضح تغيرات في الخزينة لسنوات الدراسة	69
05	يوضح لنا نسبة التمويل الدائم والخاص ونسبة الاستقلالية المالية	71
06	يوضح نسبة التمويل الخارجي لسنوات الدراسة	72
07	يوضح تغيرات في نسبة السيولة العامة والمختصرة	74
08	يوضح لنا تغيرات نسب السيولة الآنية	75
09	يوضح تغيرات نسب النشاط	78
10	يوضح تغيرات نسب الربحية	81
11	يوضح تغيرات نسب المردودية	83

مقدمـــــــة:

يشهد العالم في السنوات الأخيرة الكثير من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية التي أدت إلى ظهور مؤسسات اقتصادية ضخمة وكبيرة الحجم، أو ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسيات، والتي عرفت سرعة كبيرة من حيث النمو، وتمارس هذه المجمعات الاقتصادية العديد من الأنشطة المختلفة والمتنوعة و تتسم بدرجة الربحية والمخاطرة وكذا فرص النمو ، كما يمتد نشاط بعض هذه المجمعات إلى خارج حدود دولتها ، وقد ترتب على هذا التنوع في الأنشطة والممارسات التأثير على شكل ومضمون التقارير المالية من جهة وعلى مستخدمي المعلومات المحاسبية من جهة أخرى.

لذا فقد كان هناك إجماع من قبل المختصين في المحاسبة بضرورة وجود مصداقية وشفافية كافية للمعلومات المحاسبية، أي معناه إفصاح كافي ووافي للمعلومة ، وذلك من خلال تصميم وإعداد تقارير مالية تصور الأحداث الاقتصادية التي أثرت في المؤسسة خلال فترة النشاط وبصورة واضحة وشفافة. وأن تحتوي هذه التقارير المالية على بيانات ومعلومات كافية تجعلها مفيدة ونافعة وغير مضللة للمستثمر العادي أو لملاك المؤسسة من جهة ، أو لمستخدمي المعلومة المحاسبية من جهة أخرى ، ويعد مفهوم المصداقية من المفاهيم المحاسبية الهامة التي تلعب دورا متميزا في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومة المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية ، والتي تستخدم لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية ، وكذا القرارات المرتبطة بتشغيل واستعمال الموارد المتاحة للمؤسسة وبالتالي فإن مصداقية التقارير المالية تساهم في تحقيق فعالية استغلال الموارد المتاحة للمؤسسة .

وفي ظل كل هذه الظروف تقوم المؤسسة بممارسة نشاطها العادي والمتمثل في استغلال مختلف مواردها المادية والمعنوية من أجل الحصول على منتجات جيدة تلبي حاجيات الأفراد ، مراعية بذلك كل الظروف المحيطة بها من أجل الوصول إلى تحقيق هدفها والمتمثل في الاستمرارية والربحية ، ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها وهل توصلت إليها وهل حققتها بأفضل الطرق ، فإنها بحاجة إلى تقييم أدائها المالي، من خلال تقييم وتحليل للتقارير والقوائم المالية باختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات التي تساعد في تحليل الأداء المالي للمؤسسة من أجل معرفة نقاط القوة لتعزيزها ولتفادي نقاط الضعف مستقبلا .

ومن خلال ما سبق يبرز لنا ملامح التساؤل الأساسي للدراسة والذي يمكن صياغته على النحو التالي :

ما هو أثر مصداقية القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية لابد لنا من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مختلف المفاهيم المتعلقة بالقوائم المالية ؟.
- ما هو مفهوم تقييم الأداء المالي ؟.
- ما هي أهم نسب ومؤشرات قياس الأداء المالي ؟.
- ما هو دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات نقترح الفرضيات التالية :

- تساهم القوائم المالية في تحليل وضعية المؤسسة ، ويكون إعدادها بصورة واضحة ودقيقة ووفقا للقوانين والقواعد المنظمة المعمول بها .
- أداء المؤسسة المالي مرتبط بتحقيق الأهداف المخطط لها مسبقا .
- أهم النسب المالية ومؤشرات قياس الأداء المالي هي نسب التمويل ، نسب السيولة ، نسب النشاط نسب الربحية .
- العرض الجيد للقوائم المالية لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية يساهم في تقييم مالي جيد لوضعية المؤسسة .

أهمية الدراسة :

إن للموضوع الذي سيتم دراسته أهمية كبيرة لدى مسيري المؤسسة من جهة ومالكي المؤسسة من جهة أخرى وحتى للمستثمرين المستقبليين إن أرادت المؤسسة توسعة نشاطها ، فهذا الموضوع يبين لنا مدى أهمية التقارير المالية الصادقة في تحليل وضعية المؤسسة ، وكذا مؤشرات تحليل وتقييم هذه التقارير وتطبيقها على أرضية الواقع من أجل الوصول إلى نتائج حقيقية وفعلية تشخص لنا وضعية المؤسسة ، إضافة إلى ذلك الوقوف على نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لتفاديها مستقبلا.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى مجموعة من الأهداف أهمها :

- محاولة توضيح كل ما يتعلق بالتقارير المالية والخصائص المميزة لها .
- الوصول إلى تبيان أهمية الإفصاح في إعداد التقارير المالية .
- الوقوف على أهم محددات الأداء المالي والمؤشرات المستعملة في ذلك .
- الوصول إلى تبيان أهمية مصداقية القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في مؤسسة اقتصادية .

مبررات اختيار الموضوع :

ويرجع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها ما هي موضوعية ومنها ما هي ذاتية والتي من أهمها :

- الأهمية الكبيرة التي يبديها مسيري المؤسسات لهذا الموضوع ، خاصة منهم الذين يشغلون الوظيفة المالية .
- محاولة تقديم موضوع يمس جانب تطبيقي .
- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالمحاسبة والمالية بحكم التخصص.
- نظرا لأن الموضوع له علاقة بمصداقية عناصر القوائم المالية وشفافية المعلومات التي تحتويها .
- محاولة إبراز دور التقييم المالي في المؤسسات الاقتصادية .
- إسقاط الجانب النظري على دراسة حالة واقعية في مؤسسة اقتصادية جزائرية.

منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ، تم الاستعانة بالمناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية حسب الحاجة .حيث سيتم استعمال المنهج الوصفي التحليلي باعتباره منهجا مناسبا أو ملائما لمثل هذه المواضيع ، هذا في الجانب النظري . أما في الجانب الميداني فسيتم استعمال منهج دراسة الحالة عند إسقاط الدراسة النظرية على الدراسة الميدانية.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية:

لقد تمت الدراسة التطبيقية في إحدى المؤسسات الخدماتية التابعة لشركة سونلغاز وهي مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية ، وهي مؤسسة مختصة في صيانة العتاد الصناعي للشركات الكبرى سواء من شركة سونلغاز أو من طرف شركات أخرى والمتواجدة في المنطقة الصناعية لولاية المسيلة ، وقد كانت هذه الدراسة على مستوى مصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة .

الحدود الزمانية :

لقد تم الاعتماد على بيانات ومعلومات مالية من وثائق مقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة وذلك على مستوى مصلحة المحاسبة والمالية ، وقد كانت تخص الفترة 2011، 2012، 2013 .

الدراسات السابقة :

1.جودي محمد رمزي، بعنوان " **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية** " أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014 ، هدفت هذه الدراسة إلى تبين أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد وانعكاسها على المؤسسات الوطنية . واهم ما توصلت إليه الدراسة :

- خصصت لجنة المعايير المحاسبية الدولية معيارا خاصا يشمل مختلف المواضيع والقضايا المحاسبية التي ترتبط بمكونات القوائم المالية، يتمثل في المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية والذي يهدف إلى وصف أساس إعداد وعرض القوائم المالية ، الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إعداد وعرض هذه القوائم ، حيث تهدف هذه الاعتبارات لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية .
- أن المؤسسات تولي اهتماما كبيرا بأدائها المالي لأهميته في تحديد توجهات أرباح المؤسسة وفي التنبؤ بقدراتها المالية .

2.نوبلي نجلاء، بعنوان " **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** "

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015/2014 هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية . أهم ما توصلت إليه الدراسة :

- إن نمو وتطور المؤسسة الاقتصادية يتوقف إلى حد كبير على مدى كفاءة وفعالية أداءها المالي.
- لتحقيق مستويات عالية لقيمة المؤسسة لابد أن تحقق مستويات مرتفعة لأدائها المالي ويتحقق ذلك من خلال تعظيم النتائج.

3.قشيش أسماء، بعنوان " **دور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، 2012، هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ودور التحليل المالي في ذلك . وأهم ما توصلت إليه الدراسة :

- فعالية التحليل المالي مستمدة من فعالية التقنيات المستخدمة في تحليل الوضعية المالية .

- هناك اختلاف في التحليل المالي بين النظام المحاسبي والمخطط المحاسبي الوطني في إضافة كشوف مالية تخدم التحليل المالي بشكل جيد .

4.تالي رزيقة، بعنوان " **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** " مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي اكلي محند اولحاج، البويرة ، علوم التسيير، 2012/2011 ، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومعرفة المؤشرات المستعملة في عملية التقييم . واهم ما توصلت اليه :

- مؤشرات التوازن المالي والسيولة والمردودية، تعتبر من أهم الأدوات المعتمدة لتحليل الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- الوظيفة المالية هي التي تهتم بالجانب المالي في المؤسسة مستعينة بذلك بتقنية التحليل.

صعوبات الدراسة :

- سرية بعض المعلومات والمتعلقة بلأسرار المهنية .
- ضيق الوقت ووجود تربص في السداسي الثاني يقلل من استقبال المؤسسات نظرا لتزامن فترة التربص مع إعداد التصريحات السنوية اللازمة

- **تقسيم الدراسة :**

- وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الموضوع إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي وذلك وفقا للخطة التالية:
- الفصل الأول جاء تحت عنوان « عموميات حول القوائم المالية».
- ويتضمن هذا الفصل ماهية القوائم المالية من خلال المفهوم والعرض والخصائص لهته القوائم ، وكذلك التطرق إلى القواعد المنظمة لإعداد القوائم المالية وذلك من خلال الاعتبارات العامة في إعداد القوائم ، ومعرفة السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ، إضافة إلى المعايير المتعلقة بإعداد القوائم المالية .
- الفصل الثاني جاء تحت عنوان « تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومؤشرات قياسه ».
- ويتضمن هذا الفصل المفاهيم والجوانب المتعلقة بتقييم الأداء المالي من خلال معرفة مفهوم الأداء المالي وكيفية تقييمه والأهداف المالية للمؤسسة وكذا مصادر معلومات تقييم الأداء المالي إضافة إلى ذلك تضمن هذا الفصل مؤشرات تقييم الأداء المالي ، والتي تتمثل في التوازن المالي ومؤشر السيولة والنشاط ومؤشر المردودية والربحية.

- الفصل الثالث جاء تحت عنوان « تقييم الداء المالي لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية ».
- والذي حاولنا فيه تقييم الأداء المالي لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية وذلك من خلال إسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة محل الدراسة .

تمهيد :

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية التي تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة، فمن خلالها يمكن معرفة سلامة مركزها المالي وتدفقاتها النقدية، وكذلك يمكن التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية للمؤسسة . لذا تعمل المؤسسة على تقديم هذه القوائم وعرضها بشكل دقيق وصادق لمستخدميها سواء كانوا من داخل المؤسسة أو من خارجها . كما تمثل القوائم المالية الناتج النهائي للعمل المحاسبي في أي مؤسسة ، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بإتباع كافة القوانين والاعتبارات العامة والقواعد المنظمة لإعداد القوائم المالية والمتعارف عليها دوليا، والتي هي من إعداد لجنة المعايير المحاسبية الدولية والهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة الأخرى .

وبناءا على ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى :

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول القوائم المالية .

المبحث الثاني : القواعد المنظمة لإعداد القوائم المالية .

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول القوائم المالية

توفر القوائم المالية للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة كافة المعلومات الضرورية واللازمة حول وضعية المؤسسة وأدائها المالي ، إذ تعتبر ترجمة لجوهر العملية المحاسبية ، كما أنها تكون مترابطة مع بعضها البعض ، فلهذا يمكننا القول أن القوائم المالية عبارة عن نظام معلومات محاسبي يتم توصيله للأطراف ذات الصلة بالمؤسسة.

المطلب الأول : الغرض من القوائم المالي

أولا :إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية:

لقد حددت لجنة المعايير المحاسبية الدولية سنة 1989 إطارا مفاهيمي للعمل ، ويهتم هذا الإطار بالقوائم المالية ذات الغرض العام والتي تشمل قوائم مالية موحدة تعد وتعرض سنويا على الأقل وتهدف أساسا إلى توفير الاحتياجات المشتركة لفئات متعددة من مستخدمي القوائم المالية. ويتعامل هذا الإطار مع ما يلي :

1- أهداف القوائم المالية .

2- الخصائص النوعية التي تحدد فائدة المعلومة في القوائم المالية .

3- تعريف وقياس العناصر التي يتم منها بناء القوائم المالية والاعتراف بهذه العناصر .

4- مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه.

ويشير إطار العمل إلى أن الشركات تعد قوائم مالية عامة موجهة نحو احتياجات فئات مختلفة من المستخدمين من بينهم:

أ- **المستثمرين الحاليين والمحتملين :** ومن أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمر[1]:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة.
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية ، وأي تغير في أسعار أسهم الشركة.
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة.

[1] محمد أبو نصار ، جمعة حميدات ، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجواني النظرية والعلمية)، دار وائل لنشر، عمان، الأردن ، 2008، ص 4 .

- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة وتقييم أسهم الشركة بالمقارنة مع أسهم شركات أخرى .

ب–الموظفين: يعتبر الموظفين مورد الشركة الهام، حيث تبنى عليهم استمرارية الشركة وأداؤها لأعمالها ، بما يشعرهم بالأمن والرضا الوظيفيين، لذلك فهم معنيون بكفاءة الشركة وتحقيقها لأهدافها ونموها.

ج– المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدهم سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.

د– الموردين والدائنين الآخرين : ويهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها ، وكذلك يركزون اهتمامهم على المؤسسة في الأجل القصير من خلال معرفة قدرة سدادها وذلك بواسطة مختلف النسب .

هـ– العملاء : ويعتبر العملاء شريان الإيرادات ومصدرها، حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات المؤسسة من سلع وخدمات، لذلك فهم معنيون باستمرارية المؤسسة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات.[1]

و– الحكومة بأجهزتها المختلفة : تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة ، وتحتاج تلك الجهات إلى المعلومات لاستخدامها في وضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.

ز– الجمهور : وله اهتمامات مختلفة بالشركات منها ما يتعلق باستيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها ومنها ما يتعلق بدور الشركات الاجتماعي والتنموي ومنها ما يتعلق بسلوك الجمهور الاستهلاكي استنادا إلى جودة مخرجاتها من السلع والخدمات.

[1] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية ، ط 1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008، ص 43.

ثانيا :أهداف القوائم المالية:

حسب مجلس المعايير المحاسبية الدولية فإن الهدف من القوائم المالية هو تقديم معلومات عن الوضعية المالية للوحدة، في تاريخ غلق الحسابات وذلك من خلال الميزانية ، وتوضيح الكفاءة من خلال جدول حسابات النتائج ، وتحديد وضعية تغيرات الخزينة من خلال جدول تدفقات الخزينة ، وذلك لتلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية .

وقد أشار إطار عمل القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى ما يلي:

- حاجة المستخدمين إلى تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية.
- أن المركز المالي للمشروع يتأثر بالموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة وهيكله المالي.
- الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع في المستقبل.
- فائدة معلومات المركز المالي للمشروع في تقييم أنشطته الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية.
- إن معلومات المركز المالي تحتويها الميزانية، ومعلومات الأداء تحتويها قائمة الدخل.

الخصائص النوعية للقوائم المالية:

وهي الخصائص أو الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة لمستخدمين والتي تتمثل فيما يلي : [1]

1-الملائمة:

أي ملائمة المعلومات المالية لحاجات متخذي القرارات من أثرها على قرارات المستخدمين ، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو تصحيح ما تم تقييمه سابقا واتخاذ قرارات بناءا على ذلك .

2- الدقة و الموثوقية:

معناه أن تكون المعلومات دقيقة خالية من الأخطاء ، ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة ، وهذا يعود إلى درجة دقة تلك المعلومات وتوقيت إصدارها ، ولكي تكون ذات مصداقية يجب

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المؤرخة في 25 ماي 2008 ، العدد 27 ، المواد 8-12،المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 28 ماي 2008 ، المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 المؤرخ في 27 نوفمبر 2007، ص 12.

أن تتوفر فيها مجموعة من الصفات وهي :[1]

- التمثيل الصادق.
- الجوهر فوق الشكل .
- الحياد.
- الحيطة والحذر.
- الأهمية النسبية.

3- القابلية للمقارنة :

وتمكن هذه الخاصية لمستخدمي المعلومة من القيام بعملية المقارنة بالنسبة للقوائم المالية للمؤسسة نفسها أو بالنسبة للمؤسسات التي تعمل في نفس مجالها الاقتصادي ، وذلك خلال فترات متتالية أو خلال نفس الفترة .

4-القابلية للفهم :

يجب أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية واضحة وسهلة الفهم مباشرة من قبل مستخدمي هته القوائم ، ومن ناحية أخرى يجب أن يكون مستخدمي القوائم على مستوى معقول من المعرفة التي تمكنهم من فهم وتحليل محتوى المعلومات .

المطلب الثاني : عرض القوائم المالية.

تتكون القوائم المالية من العناصر التالية:

1-الميزانية:

تعتبر الميزانية المكون الرئيسي للقوائم المالية وهي عبارة عن البيان الذي يوضح الأصول والخصوم والأموال الخاصة في نقطة زمنية معينة . [2]

كما تعرف على أنها صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد ، تتكون من جدول ذو جانبين يعد بتاريخ معين ، ويظهر في الجانب الأيمن أصول المؤسسة وفي الجانب الأيسر خصومها [3].

1 حسين يوسف القاضي ، سمير معذى الريشاني ، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية، ج1، دار الثقافة ، عمان ، الأردن ، ، 2012، ص 78.

2 طارق حماد عبد العال ، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل ، الدار الجامعية ، مصر ، 2002 ، ص 124.

3 عبد الرحمن عطية ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ، دار جيطلي ، برج بوعريريج ، الجزائر ، 2009، ص 10.

وتحقق الميزانية الميزات التالية: [1]

- معرفة الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما للمؤسسة وما عليها
- تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة .
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع.
- التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها.
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها .
- تساعد على عمليات التحليل المالي.

إلا أن للميزانية بعض العيوب التي تؤثر على قدرتها في تمثيل الواقع المالي الفعلي للمؤسسة ومنها : [2]

- التعبير عن معظم الأصول والالتزامات بمبالغ التكلفة التاريخية.
- التقدير والحكم الشخصي لبعض العناصر ، مثل تقدير الديون التي يمكن تحصيلها.
- عدم شمولية الميزانية للعديد من العناصر ذات القيمة المالية للمؤسسة والتي يصعب قياسها بموضوعية ، مثل الموارد البشرية وغيرها .
- تقيس الوضعية المالية عند تاريخ إعدادها ، حيث لا نجد الوضعية المالية في بداية السنة كما في نهايتها .

2-قائمة الدخل:

وهي قائمة تتضمن نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب بالمصاريف والخسائر ، خلال فترة مالية معينة [3].

وتسمى قائمة الدخل بحساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي الجديد ، وهو عبارة عن بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من قبل المؤسسة خلال السنة ، ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء ربحا أو خسارة.

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق ، ص ص113 ، 114.
[2] محمد أبو نصار ، جمعة حميدات ، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ، ط 3 ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ، ص 31.
[3] طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية ، مرجع سابق ، ص 121

وتتسم قائمة الدخل بالميزات التالية: [1]

- التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة.
- التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل.
- التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء.
- معرفة ربحية السهم الواحد.
- معرفة إمكانية توزيع أرباح الملاك.
- تحديد أسعار الأسهم من خلال معرفة نتيجة قائمة الدخل.
- التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها.
- احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.

3-قائمة التغيرات في الأموال الخاصة:

يعرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغير الأموال الخاصة بأنها عبارة عن جدول تحليلي للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال خلال السنة المالي [2].

4-قائمة التدفقات النقدية:

هي قائمة تبين التغيرات التي تطرأ على النقدية خلال الدورة المحاسبية ، وذلك من خلال أنشطتها التشغيلية والتمويلية والاستثمارية . وتحقق هذه القائمة الميزات الآتية :[3]

- معرفة المركز النقدي للمؤسسة.
- معرفة قدرة للمؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة المتوفرة.
- التفرقة بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية.
- تقييم قدرة المنشاة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل.
- مقارنة المراكز النقدية بين المنشآت المختلفة وفي المؤسسة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة.

[1] خالد جمال الجعارات ، مرجع سابق ، ص ص 120-121.
[2] الجردية الرسمية الجزائرية، القرار المؤرخ 07/26/ 2008 مرجع سايق، ص 15.
[2] خالد جمال الجعارات ، مرجع سابق ، ص 129.

5-الملاحظات:

تعتبر الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية جزءا لا يتجزأ منها، وذلك لأنها تتضمن هوامش وملاحظات وتوضيحات لما تضمنته القوائم المالية والتي تعتبر ضرورية لفهم هذه القوائم ، وبدون وجود هذه الملاحظات تعتبر القوائم المالية غامضة ولا يمكن أن تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات برشد وعقلانية ويمكن عرض هذه الملاحظات بأحد الأساليب التالية :التفسيرات بين الأقواس ، الملاحظات الهامشية الجداول الإضافية ، الحسابات الطبيعة المتعارضة ، حسابات التقييم، السياسات المحاسبية .[1]

المطلب الثالث : ترابط وتكامل القوائم المالية .

إن دراسة وتحليل القوائم المالية يؤدي بنا إلى ملاحظة أن هناك ترابط وتكامل للعناصر المكونة لهذه القوائم ، وهذا الترابط والتكامل يؤدي إلى معلومات أكثر مصداقية وتساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات اللازمة والضرورية بناءا على هته المعلومات .

1-ترابط القوائم المالية :

إن العلاقة بين جميع عناصر القوائم المالية مبينة على أساس الترابط مع بعضها البعض ، أي أن جميع هذه القوائم تخضع لنفس عملة القياس ، فإذا ما اعتمدت طريقة قياس معينة في قياس عنصر من عناصر حساب النتيجة فإن تأثير هذا القياس ينعكس على المؤسسة وتنعكس تأثيراته على جميع القوائم المالية .[2]

إن قائمة تدفقات الخزينة نفسها تخضع لمبدأ الترابط فهذا يظهر عند إعداد تلك القائمة على أساس تطابق أرصدة الخزينة في أول وفي آخر السنة المالية .

2-تكامل القوائم المالية :

إضافة إلى ترابط القوائم المالية الأساسية فيما بينها ، فإن هذه القوائم هي أيضا مكملة لبعضها البعض فالقوائم المالية الأساسية تعكس معلومات مختلفة عن نفس الأحداث الاقتصادية والعمليات المالية التي تخص المؤسسة ، لذلك لا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها أن تلبي كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية ، وهكذا فمن الضروري الربط بين المعلومات الواردة في قائمة معينة للمعلومات

1 المرجع نفسه ، ص 143.
[2] رضوان حلوة حنان ، النموذج المحاسبي المعاصر ، ط2، دار وائل ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 248.

الواردة في القوائم المالية الأخرى ، وفي واقع الأمر فان مؤشرات التحليل المالي لا يعتمد فقط على الربط بين عناصر قائمة واحدة بل تراعي أيضا المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى.[1]

المبحث الثاني : القواعد المنظمة لإعداد القوائم المالية

إن عملية قراءة وفهم محتوى التقارير المالية تتطلب نوعا خاصا من الوعي، إلا أن عرض القوائم المالية بطريقة سليمة وواضحة ووفقا للقوانين والقواعد المعمول بها تمكن قراء هته القوائم، من فهم محتواها لذا يجب أن تكون معدة وفق القوانين ووفقا للتشريعات المتعارف عليها دوليا والتي تصدر من طرف هيئات ومنظمات محاسبية .

المطلب الأول : الاعتبارات العامة في إعداد القوائم المالية :

يجب أن تعبر القوائم المالية بوضوح عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة وفي جميع الأحوال يتحقق العرض السليم للقوائم المالية إذا ما تم تطبيق معايير محاسبية تطبيقا سليما مع توفير الافصاحات متى كانت ضرورية.

1-العرض العادل والالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية :

يجب أن تعرض القوائم المالية بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة ويتطلب العرض العادل التمثيل الصادق لأثار العمليات والأحداث الأخرى على حساب المؤسسة ذات العلاقة . [2]

ويتطلب الإفصاح العادل ما يلي :

- اختيار وتطبيق سياسات محاسبية بموجب الفقرة 20 من المعيار المحاسبي 01.
- تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات مناسبة وموثوقة وقابلة للمقارنة ومن الممكن فهمها.
- تقديم إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات أو أحداث معينة على المركز المالي والأداء المالي للمؤسسة

[1] المرجع نفسه ، ص 249.
[2] أمين احمد السيد لطفي ، نظرية المحاسبة القياس والإفصاح ،مصر، 2007، ص، 164.

2-اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية :

يشترط المعيار المحاسبي الدولي الأول أن تقوم الإدارة باختيار وتطبيق سياسات محاسبية من شأنها أن تجعل القوائم المالية متماشية مع معايير المحاسبة الدولية . وبالتالي وفقا للفقرة 20 من المعيار المحاسبي الدولي الأول يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة بحيث تخضع قوائمها المالية لكافة المتطلبات الخاصة بكل معيار محاسبي .

أما في حالة عدم وجود معيار محاسبة دولي محدد وتفسير للجنة التفسيرات الدائمة يجب على الإدارة استخدام حكمها لتطوير سياسة محاسبية توفر أكثر المعلومات فائدة لمستخدمي البيانات المالية للمؤسسة. وعند اتخاذ هذا الحكم يجب على الإدارة أن تأخذ في الاعتبار ما يلي :

- المتطلبات والإرشادات في معايير المحاسبة الدولية التي تتناول المواضيع المماثلة وذات الصلة.
- تعريفات ومعايير الاعتراف وقياس الموجودات، المطلوبات، الدخل والمصروفات الواردة في إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية.
- إصدارات الهيئات الأخرى لوضع المعايير والممارسات الصناعية المقبولة .

3-فرضية الاستمرارية :

عند إعداد البيانات المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المشروع على البقاء كمؤسسة مستمرة ويجب على المنشأة إعداد البيانات المالية على أساس استمرارية المؤسسة ما لم تكن لدى الإدارة نية التصفية أو التوقف عن المتاجرة ، وعندما تكون الإدارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم التأكد يجب الإفصاح عن هذه الحالات ، وعندما لا تقوم المؤسسة بإعداد البيانات المالية على أساس الاستمرارية فإنّه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة.

4-المحاسبة على أساس الاستحقاق:

يجب على المؤسسة المستمرة إعداد قوائمها المالية باستثناء ما يتعلق بالتدفقات النقدية المستعملة على أساس الاستحقاق المحاسبي . ويتم الاعتراف بالأحداث عند حدوثها ويتم تسجيله في السجلات المحاسبية و الإبلاغ عنها في القوائم المالية للفترات التي تخصها .[1]

[1] طارق عبد العال حماد ،التقارير المالية ، 2005، الدر الجامعية ، مصر ، ص 231.

5-ثبات العرض :

يجب الاستمرار في طريقة العرض والتبويب لبنود العمليات من فترة إلى فترة أخرى تالية لها ، فيما عدا الحالات التالية :[1]

- إذا تبين وجود تغير هام في طبيعة عمليات المؤسسة أو مراجعة لعرض قوائمها المالية ، يوضح أن التغير سينجم عنه عرض أكثر مناسبة للأحداث المالية.
- إذا تطلب معيار محاسبة دولي أو تفسير للجنة التفسيرات الدائمة إجراء تغيير في العرض .

6-البنود الجوهرية والتجمع:

يجب عرض كل بند جوهري بشكل منفصل في القوائم المالية ، ويجب تجميع البنود غير الجوهرية مع المبالغ ذات الطبيعة أو الوظيفة المشابهة ، ولا توجد حاجة لعرضها بشكل مفصل . ولا يستلزم الإفصاح عن البنود الجوهرية تلبية المتطلبات المحددة للإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية إذا كانت المعلومات الناجمة عنها غير جوهرية .[2]

7- المقاصة :

يجب عدم إجراء المقاصة بين الموجودات والمطلوبات إلا إذا كانت المقاصة مطلوبة أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي أخر ، ويجب عدم إجراء مقاصة بنود الدخل والمصروفات عندما يتحقق ما يلي :[3]

- يتطلب أو يسمح معيار محاسبة دولي بها.
- إذا كانت الأرباح والخسائر والمصروفات المتعلقة بها والناجمة عنها أو عن عمليات أو أحداث مشابهة ليست مادية .

8-المعلومات المقارنة:

يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة الخاصة بالفترة السابقة لكل المعلومات الرقمية في القوائم المالية ما لم يسمح معيار محاسبة دولي آخر أو يتطلب خلاف ذلك ، ويجب إدراج معلومات المقارنة سردا ووصفا إذا ارتبط ذالك بفهم القوائم المالية للفترة الحالية .

---

[1] المرجع نفسه 232.
[2] مرجع نفسه ، ص 233.
[3] أمين أحمد السيد اطفي ، مرجع سابق ، ص 172.

يساعد تحسين المقارنة بين المعلومات مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية وخاصة عندما يكون من الممكن إجراء تقييم الاتجاهات في المعلومات المالية لأغراض التنبؤ.[1]

المطلب الثاني : السياسات المحاسبية المستخدمة .

لقد جاء في المادة 39 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 أن السياسات او الطرق المحاسبية تخص المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي تطبقها المؤسسة بهدف إعداد وعرض الكشوف المالية.

و يقصد بالسياسات المحاسبية مجموع المبادئ والطرائق المحاسبية التي تتبعها الوحدة المحاسبية حاليا في التحقق وقياس بنود القوائم المالية وتعتبرها مناسبة لعرض القوائم المالية بصورة عادية [2].

وقد عرفها المعيار الدولي رقم 1 الفقرة 06 وهو بعنوان الإفصاح عن السياسات المحاسبية هذه السياسات في أنها المبادئ والقواعد والأعراف والإجراءات التي تتبعه الإدارة في إعداد البيانات المالية.

وطبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 المعدل والخاص بعرض القوائم المالية يقوم هذا المعيار بتحديث المتطلبات في المعايير التي حل محلها وبما يتفق مع إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض القوائم المالية .

وقد تضمن هذا المعيار ما يلي :

- ضمان أن القوائم المالية التي تصرح بأنها قد تمت من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية قد امتثلت لكل معيار بتطبيق عليها ، مما في ذلك كافة متطلبات الإفصاح.
- ضمان أن أي مخالفات لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية قد اقتصرت على حالات نادرة جدا.
- توفير الإرشادات بخصوص هيكل القوائم المالية بما في ذلك الحد الأدنى من المتطلبات لكل قائمة أساسية والسياسات المحاسبية والإيضاحات وملحق تفسيري .

[1] أمين السيد لطفي ، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة ، الدار الجامعية ، مصر، 2008،ص 101.
[2] رضوان حلوة حنان ، مرجع سابق ، ص 80.

ومن أوضح الأمثلة عن السياسات المحاسبية التي يستوجب الإفصاح عنها ما يلي :

- سياسة توحيد البيانات المالية .
- سياسة التقييم (مثل التكلفة التاريخية أو التكلفة الاستدلالية والقوة الشرائية لوحدة النقد).
- السياسة المتبعة في تحويل أو ترجمة العملات الأجنبية ومعالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عنها (مثل نوع سعر الصرف المستخدم أي هل سعر الصرف التاريخي أم سعر الإقفال) .
- السياسة المتبعة في معالجة عقود الإيجار أو في معالجة تحديد أرباح المبيعات بالتقسيط.
- السياسة المتبعة في معالجة العقود والمقاولات طويلة الأجل (مثل طريقة نسبة الانجاز أو طريقة العقود المنتهجة) .
- سياسات الاستهلاك (مثل طريقة القسط الثابت أم طريقة القسط المتناقص).
- سياسات تقييم المخزون (مثل طريقة fifo أم lifo) .

المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية :

لقد جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم 05 المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية والتي تتضمن الميزانية وقائمة الدخل ، والملاحظات التي تعتبر جزءا مكمل لها ، ويمكن تصنيف قواعد الإفصاح كما يلي :

- **قواعد تتعلق بالإفصاح العام :**
  - يجب تحديد القوائم المالية بشكل واضح وتمييزها عن المعلومات الأخرى .
  - يجب تحديد مكوناتها بوضوح.
  - يجب إ ظهار ما يلي :
    - اسم المؤسسة محل التقرير.
    - القوائم الخاصة بالمنشأة أو المجموعة.
    - تاريخ التقرير أو الفترة.
    - عملة التقرير.
  - إصدار القوائم المالية في الوقت المناسب (خلال سنة ، شهور ، من تاريخ التقرير).

❖ **قواعد خاصة بالإفصاح عن أصول طويلة الأجل :** وتتضمن ما يلي :

- طرق الاستهلاك المستخدمة.
- الأعمار الإنتاجية المقدرة أو معدلات الامتلاك المستخدمة.
- إجمالي القيمة الدفترية ومجموع اهتلاك مضافا إليه مجموع الخسارة الإنتاجية عن تقص قيمة الأصل.
- كشف تسوية يوضح القيمة الدفترية في البداية والنهاية الفترة.

❖ **قواعد خاصة بالإفصاح عن الأصول المتداولة:**

ويجب الإفصاح عن ما يلي :

- النقد : مع الإفصاح عن ذلك الجزء المقيد منه.
- الأوراق المالية مع الإفصاح عن قيمتها السوقية [1].
- الذمم المدينة المصنفة حسب أنواعها.
- الإفصاح عن المخزون والطريقة المستخدمة بحساب التكلفة وكذلك إجمالي القيمة الدفترية للمخزون المدرج بالقيمة العادلة مخصوما منها المصروفات البيانية ، بالإضافة إلى الإفصاح عن بعض التخفيضات التي تتم عن المحزونات وتتم إدراجها كمصروفات.[2]

❖ **القواعد الخاصة بالإفصاح عن الالتزامات طويلة الأجل :**

يجب الإفصاح عن العناصر طويلة الأجل وذلك بعد استبعاد التي تستحق السداد خلال سنة واحدة :

- القروض المضمونة برهن أو ما في حكمه.
- القروض غير المضمونة برهن أو ما في حكمه.
- القروض من شركة قابضة وشركات تابعة.
- قروض من شركات شقيقة.

[1] وليد ناجي الحيالي ، المحاسبة المتوسطة (مشاكل القياس المحاسبي) ، دار حنين ، الأردن ، 2007 ، ص 138.

[2] أمين السيد ، أحمد لطفي، مرجع سابق ، ص 415.

❖ قواعد خاصة بالإفصاح عن الالتزامات قصيرة الأجل:

ويجب الإفصاح عن التزامات قصيرة الأجل التالية لكل على حدة :

- القروض البنكية والسحب على المكشوف وغيره من التسهيلات البنكية.
- أقساط أو أجزاء التزامات طويلة الأجل التي تستحق السداد خلال سنة واحدة.
- حسابات الدائنين وأوراق الدفع.
- أرصدة مستحقة لأعضاء مجلس الإدارة.
- أرصدة مستحقة للمديرين وأوراق الدفع المتعلقة بنشاط المؤسسة.
- أوراق الدفع والأرصدة المستحقة للشركات الشقيقة.
- ضرائب الدخل.
- التوزيعات المستحقة للأرباح .

كما يجب الإفصاح عن العناصر العامة الأخرى من الاستلزامات المستحقة الأخرى والمخصصات لكل على حدا ، ومن أمثلتها : الضرائب المستحقة والإيرادات المستحقة ، ..الخ [1].

❖ قواعد خاصة بالإفصاح عن حقوق المساهمين:

ويجب الإفصاح عن ما يلي :

- رأس المال بحيث توضح كل نوع من أسهم رأس المال ، قيمة رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع.
- رأس المال غير المدفوع.
- عائدات الأسهم الممتازة المتراكمة والمتأخرة.
- الأسهم المستردة.
- أية حركة تحدث خلال الفترة وأية قيود على توزيع كل من علاوة الإصدار الاحتياطات الأرباح المحتجزة.

[1] المرجع نفسه ، ص ص 501-502.

❖ قواعد خاصة بالإفصاح عن معلومات قائمة الدخل :

ويجب الإفصاح عن ما يلي :

- المبيعات والإيرادات التشغيلية الأخرى.
- إيرادات الفوائد ، إيرادات الاستثمار.
- مصروف الاستهلاك.
- مصروف الفوائد ، مصروف ضريبة الدخل.
- البنود غير العادية .
- صافي الدخل .[1]

المطلب الثالث : المعايير المتعلقة بإعداد القوائم المالية ودور محافظ الحسابات.

أولا : المعايير المتعلقة بعرض القوائم المالية .

❖ معيار عرض البيانات المالية : (IAS01)

تعد البيانات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية وتكون مرة واحدة في السنة، و يجب أن توضح الصورة الصادقة على المؤسسة ويهدف هذا المعيار إلى تحديد أسس عرض البيانات المالية بما يضمن إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بنفس المؤسسة في فترات سابقة ومع بيانات مالية الخاصة بالمؤسسات أخرى من نفس القطاع . و يلزم النظام المحاسبي المالي الشركات بعرض بياناتها بإعداد القوائم التالية :

- الميزانية .
- جدول حسابات النتائج.
- جدول سيولة الخزينة.
- جدول تغير الأموال الخاصة.
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحسابات النتائج.

[1] وليد ناجي الحيالي ، المحاسبة المتوسطة (مشاكل القياس المحاسبي) ، دار حنين ، الأردن ، 2007 ،ص 385-386.

❖ معيار السياسات المحاسبية والتغير في القديرات المحاسبية للأخطاء (IAS08):

يهدف هذا المعيار إلى : [1]

- تحديد الأسس والمعايير الواجب مراعاتها عند إختيار السياسات المحاسبة الواجب إتباعها عند إعداد القوائم المالية.
- توضيح المعالجة المحاسبة للتغير في التقديرات المحاسبة .
- بيان المعالجة المحاسبة للأخطاء التي تحدث في الفترات السابقة ويتم اكتشافها في الفترة الحالية.

كما تطرق المعيار إلى بعض الموضوعات المتمثلة في:

- أسس إختيار وتطبيق السياسة المحاسبة والمعالجة المحاسبة.
- المعالجة المحاسبة للتغيير في التقديرات المحاسبة.
- تصحيح أخطاء الفترات.

❖ معيار المعلومة المالية المرحلية :(IAS34).

يطبق هذا المعيار على المؤسسات التي بموجب القانون أو بطلب من السلطات المنظمة أو المؤسسات التي تختار إصدار بيان مالي لفترة أقصر من الدورة المالية الكاملة، عادة ما تكون فصل أو ستة أشهر ويهدف المعيار إلى إعداد بيان الحد الأدنى من مضمون التقرير المالي المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية [2].

❖ معيار تطبيق معايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة (IFRS01).

يتضمن إعداد القوائم المالية بدون تحفظات تتفق مع المعايير الدولية للتقارير المالية وتهدف للاستخدام العام، كما يحرص هذا المعيار على أن تحتوي هذه البيانات المعدة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتقاريرها المالية المرحلية على معلومات ذات جودة عالية وتكون كما يلي :[3]

- واضحة للمستخدمين وقابلة للمقارنة خلال كافة الفترات موضوعة العرض .

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة الإبلاغ المالي الدولية ,دار وائل للنشر، الأردن ، 2008 ، ص 78.
[2] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2006 ، ص 198.
[3] خالد الجعارات جمال، مرجع سابق ، ص ، 50

- تعرض نقطة بداية مناسبة للمحاسبة بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية.
- يم كن توفيرها بتكلفة لا تتجاوز المنافع لجلب مستخدميها.

ثانيا : المعايير المتعلقة بعرض الحسابات والمعلومات المالية .

❖ معيار بيان التدفق النقدي (IAS07).

يهتم هذا المعيار بالقائمة النقدية حيث يحدد مفاهيم بعض المصطلحات المستخدمة مثل التدفقات النقدية الاستغلالية والاستثمارية والتمويلية، ويعرض المعيار شكلا لقائمة التدفقات النقدية لكي تعطي صورة واضحة عن مصادر التدفقات النقدية وتقوم المؤسسة بإعداد جدول التدفق النقدي باستعمال إحدى الشكلين :[1]

- الشكل المباشر.
- الشكل الغير المباشر.

ويميز المعيار ثلاث مصادر للتدفقات :

- نشاطات تشغيلية.
- نشاطات استثمارية.
- نشاطات تمويلية.

❖ معيار حصة الأسهم من الأرباح (IAS 33).

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ من أجل تحديد وعرض حصة الأسهم من الأرباح ما يؤدي إلى تحسين إمكانية المقارنة بين أداء المؤسسات أو الفترات المحاسبية ويركز المعيار على حساب حصة السهم من الأرباح و تناول النظام المحاسبي المالي هذا المعيار من خلال حسابات المجموعة الخامسة والمبينة كما يلي : [2]

ح / 50 قيم التوظيف المنقولة :القيم المنقولة للتوظيف هي عبارة عن أصول تكتسبها المؤسسة بهدف تحقيق الأرباح على رأس المال ويتفرع إلى: – ح / 501 حصص في المؤسسة المرتبطة.

---

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق ،ص 153.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,العدد 19 ،2009/03/25 ،قرار مؤرخ 2008/07/26 ،المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية ، ص 45.

-ح / 502 أسهم خاصة وحصص خاصة.

-ح / 503 أسهم وسندات أخرى متضمنة حقوق الملكية.

❖ معيار تقديم التقارير حول القطاعات (IAS 14).

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاع وتكون هذه المعلومات حول مختلف أنواع المنتجات والخدمات التي تنتجها المؤسسة ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها. وذلك لمساعدة مستخدمي البيانات المالية فيما يلي:

- فهم أفضل للأداء السابق للمؤسسة.
- تقييم أفضل لمخاطر وعوائد المؤسسة.
- تكوين أحكام حول المؤسسات ككل.
- معرفة مناطق توزيع العملاء ومناطق الأسواق.

❖ معيار الأحداث بعد تاريخ الميزانية (IAS 10).

يطبق هذا المعيار في المحاسبة والإفصاح عن الأحداث الإيجابية أو السلبية التي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ المصادقة على إصدار البيانات المالية، وقد وضح المعيار نوعين من الأحداث التي يمكن تمييزها فيما يلي : [1]

- الأحداث التي تستوجب تعديلا بحيث توفر دليلا ضروري ا ، والتي سادت بتاريخ الميزانية والتي تعدل المبالغ المتعلقة بها.
- الأحداث التي تشير إلى ظروف بعد تاريخ الميزانية ولا تستوجب أي تعديل للمبالغ المتعلقة بها.

ثالثا : دور محافظ الحسابات في مصداقية القوائم المالية :[2]

يلعب المحافظ والمراجعون دور ا هاما في توفير الثقة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية فالإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية للمؤسسة ، وقد تقوم الإدارة في بعض الأحيان بالخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو القيام بغش لإخفاء الأداء الضعيف أو زيادة الأرباح لزيادة نصيبها من الحوافز ودعم مراكزها الوظيفية.

---

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ، 70.

[2] طارق عبد العال حماد،تحليل القوائم المالية لغرض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2006، ص ، 41 ، 42.

ويمكن زيادة موثوقية القوائم المالية عندما يتم مراجعتها بواسطة طرف ثالث مستقل، وهو الطرف المعروف باسم المراجع أو مراقب الحسابات ، والذي يقوم بفحص القوائم المالية والتعبير عن رأيه فيما إذا كانت هذه القوائم المالية تعبر عن جميع جوانبها الهامة بعدالة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائجها وأنها أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وبدون هذا الرأي من المراجعين المستقلين ، فإن متخذي القرارات الخارجيين قد لا يجدون وسيلة أخرى للتعرف على ما إذا كانت القوائم المالية سوف تخدم أغراضهم وأنه يمكن الاعتماد عليها.

ولذلك فإن هناك وجهة نظر اتجاه المراجعة بأنها نشاط لتقليل المخاطر، أو التعريف الذي يدعم هذا الرأي هو أن المراجعة هي عملية تقليل المخاطر في المعلومات إلى مستوى مقبول اجتماعيا وتقييميا إلى مستخدمي القوائم المالية ، حيث يقع النشاط الاقتصادي في ظل ظروف من مخاطر الأعمال، وهي المخاطر التي تتوقها الشركة مثل: زيادة معدلات التضخم أو زيادة الضرائب أو جذب العملاء من قبل المنافسين أو خسارة منح حكومية أو حدوث إضراب من قبل العاملين أو ما يشبه ذلك من المخاطر المستقبلية .

وعلى العكس من ذلك توجد احتمالات مستقبلية بوقوع أحداث إيجابية ، ولا يؤثر المراجعون مباشرة على مخاطر الأعمال التي تواجه المؤسسات. والمخاطر المعلوماتية هي احتمال أن تكون المعلومات المالية التي تنشرها المؤسسة ما خاطئة أو مضللة ، حيث يعتمد المحللون الماليون والمستثمرون على التقارير المالية لاتخاذ قرارات شراء وبيع الأوراق المالية في البورصة ، كما يستخدمها الدائنون مثل : الموردون ، البنوك وغيرهم للتقرير ما إذا كانوا سيمنحون الائتمان التجاري أو القروض للمؤسسات أم لا.

كما تستخدم نقابات العمال التقارير المالية للمساعدة في تحديد مدى قدرة المؤسسة على سداد الأجور والمرتبات ، كما تستخدمها الجهات الحكومية لإعداد التحليلات الاقتصادية ووضع القوانين المتعلقة بالضرائب والدعم وغيرها ، ولا يمكن لمستخدمي القوائم المالية أن يعتمدوا على أنفسهم في تقرير ما إذا كانت التقارير المالية موثوق بها أم لا ، فلا يوجد لديهم الخبرة ولا الموارد ولا الوقت لفحص آلاف الشركات للحصول على ما يبغون بشأن صحة التقارير المالية ، لذلك فإن المراجعين المستقلين هم الذين يقومون بهذه المهمة (أي التصديق على مدى صحة البيانات الواردة في التقارير المالية) وهو الأمر الذي يقلل مخاطر المعلومات ، وهو ما يبرز الخدمة الجليلة التي تقدمها المراجعة لمستخدمي التقارير المالية والمجتمع.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن القول أن إعداد القوائم المالية يتم وفقا لمجموعة من المفاهيم والقواعد والمبادئ والقوانين ، تساعد على عرض صادق للمعلومات المالية التي تحتويها هته القوائم وذلك من خلال احترام الاعتبارات العامة في إعداد القوائم المالية ، وأيضا الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية والالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولة ومعايير التقارير المالية الدولية ، من أجل الحصول على قوائم مالية تتسم بالموثوقية ويكون عرضها جيدا لمستخدميها من اجل المحافظة على المؤسسة واتخاذ قرارات استثمارية في المستقبل .

تمهيد :

إن أي مؤسسة ناشطة في محيط معين لابد وان تؤثر أو تتأثر به ، لذا يجب عليها أن تأخذ في عين الاعتبار كل المتغيرات التي تحيط بها في عملية قياس وتقييم الأداء ، حتى تكون ملمة بكل صغير وكبيرة قد تؤثر على قراراتها ، وإن مصطلح الأداء يختلف باختلاف الجهة المحددة له فالعملاء ينظرون له بأنه توفير السلع والخدمات أما الملاك فينظرون بأنه استمرارية المؤسسة.

وإن عملية تقييم الأداء قد تأخذ عدة أشكال منها تقييم الأداء المالي ، والذي يعتبر العنصر الرئيسي في عملية اتخاذ القرار ، وللقيام بعملية التحليل المالي لعملية الأداء نستعمل أدوات للتحليل ومؤشرات الأكثر شيوعا في عملية التقييم والتي سيتم محاولة التعرف عليها من خلال هذا الفصل .

والذي تم تقسيمه إلى مبحثين هما :

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الأداء المالي للمؤسسة .

المبحث الثاني : مؤشرات تقييم الأداء المالي .

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي للمؤسسة.

يدرس هذا المبحث الأداء المالي والذي يعتبر جوهر العملية داخل المؤسسة، حيث سنتطرق أولا إلى مفاهيم عامة حول الأداء في المؤسسة ثم تعريف الأداء المالي وفي الأخير مصادر معلومات تقييم الأداء المالي .

المطلب الأول : مفهوم الأداء وكيفية تقييمه للمؤسسة.

الفرع الأول :مفهوم الأداء.

يرى بعض الباحثين في الأداء ما يلي ":الأداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها، الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق فيه الأهداف، الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك [1].

حسب هذا التعريف يتبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هما الفعالية والإنتاجية، العنصر الأول معناه درجة بلوغ الهدف أي هناك عنصرين للمقارنة، أهداف مسطرة يراد بلوغها وأهداف منجزة أما العنصر الثاني هو الإنتاجية المتمثلة في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والوسائل المستخدمة لبلوغها.

وهناك من عرف الأداء أيضا بأنه :" المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها"[2]

ومن الباحثين من ينظر إلى الأداء على أنه " علاقة الموارد المخصصة والنتائج المحققة "هذا التعريف يحاول ربط نتائج المؤسسة بالموارد المستخدمة في تحقيقها، ومن جهة أخرى القيمة المضافة و التي تعكس الفعالية من خلال تحقيق النتائج المتوقعة .

يرى البعض الآخر أن الأداء مفهوم لا يمكن تقييده بتعريف وحيد، بل تحديده في استمرار وتطور بالإضافة إلى ذلك فهو متعدد الأبعاد .

من خلال التعاريف السابقة يمكن اقتراح التعريف التالي: أداء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط و الأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، الأداء إذن هو الكفاءة والفعالية معا.

---

[1] Abdellatif Khemakhem, la dynamique du contrôle de gestion, Dunod, 2ed, Paris, 1976, P310.

[2] عبد المحسن توفيق محمد، تقييم الأداء ، دار النهضة العربية مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة ، مصر ، 1998 ، ص 03.

بعد ما تم التعرض إلى مفهوم الأداء يتبين ضرورة تحديد مفاهيم بعض المصطلحات التي لها صلة شديدة بمفهوم الأداء، وهذه المصطلحات هي الهدف، موارد المؤسسة .

1/الهدف: هو وضعية مستقبلية تريد المؤسسة الوصول إليها، والهدف له مجموعة من الخصائص هي:[1]

- **الوضوح** : الهدف الواضح هو الهدف الذي له نفس تصور الأفراد.
- **الواقعية** : تعني قابلية التحقيق.
- **المرونة:** الهدف المرن هو الهدف الذي يستجيب للتغيرات التي تحدث في المحيط.
- يجب أو من المفضل أن يكون في شكل رقمي أي قابل للقياس، يسهل عملية الرقابة.
- أن يكون الهدف مقصود أي التعمد في تحقيقه.

2/الموارد: يمكن تقسيم موارد المؤسسة إلى ثلاث عناصر :الموارد البشرية، الموارد المالية، الموارد المادية.

الموارد المالية: هي الأموال الضرورية لسير نشاط المؤسسة.

الموارد البشرية: تتمثل في الأفراد ومهاراتهم في القيام بالأعمال الموكلة لهم .

الموارد المادية: تتمثل في الآلات، المعدات، الأراضي...الخ.

ويمكن تقسيم الأداء إلى جزئن كما يلي :[2]

أ/الأداء الكلي :

وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف للمؤسسة تحقيقها، ولا يمكن نسب انجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى و كيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية ، الشمولية، الأرباح، النمو..... إلخ.

ب/الأداء الجزئي :

وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى : أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد ، أداء وظيفة التموين ، أداء وظيفة الإنتاج، أداء وظيفة التسويق.

---

[1] عمر الصخري ، اقتصاد المؤسسة ، ط 4 ، ديوان المطبو عات الجامعية ، الجزائر، 2006 ، ص 56.

[2] عبد المليك مزهودة ، الأداء بين الكفاءة والفعالية- مفهوم وتقييم،العدد1،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، ،نوفمبر2001 ، ص 90،98.

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة على الأداء .

وقد تكون هذي العوامل داخلية أو خارجية .

أ- العوامل الداخلية :

تتمثل العوامل الداخلية في مختلف التغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية والتي تؤثر على أدائها، ويمكن للمسير أن يتحكم فيها ويحدث فيها تغيرات تسمح بزيادة آثارها الايجابية أو التقليل من آثارها السلبية، تتميز هذه العوامل بكثرتها وبالتالي صعوبة حصرها، التداخل فيما بينها، التفاوت من حيث درجة تأثيرها والتحكم فيها . ونتيجة لذلك تم تجميعها في مجموعتين رئيسيتين هما [1]:

1/العوامل التقنية :

- نوع التكنولوجيا.
- نسبة الاعتماد على الآلات مقارنة بعدد العمال.
- الموقع الجغرافي للمؤسسة وتصميمها للمؤسسة من حيث المخازن، الورشات، التجهيزات والآلات .
- نوعية المنتوج، شكله ، الغلاف.
- مدى توافق منتجات المؤسسة مع رغبات المستهلكين.
- التناسب بين طاقتي الإنتاج والتخزين في المؤسسة.
- نوعية المواد المستعملة في عملية الإنتاج.

2/ العوامل البشرية:

- التركيبة البشرية من حيث السن والجنس.
- مستوى تأهيل أفراد المؤسسة ومدى التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجيا المستخدمة.
- أنظمة المكافآت والحوافز.
- العلاقة بين العمال والإدارة.
- نوعية المعلومات.

[1] السعيد بريش ، نعيمة يحياوي ، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم اداء المنظمات وزيادة فعاليتها ، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، الطبعة الثانية ، ورقلة ، 22-23 نوفمبر 2011 ، ص 298.

ب-عوامل خارجية :

ونذكر منها ما يلي :

1-العوامل الاقتصادية :

تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الظرف الاقتصادي كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي ...فالظرف الاقتصادي قد يتيح عناصر إيجابية للمؤسسة كحالة تلك التي يرتكز نشاطها على التصدير وتستفيد من ارتفاع الطلب الخارجي .كذلك الأسواق والمنافسين.

2-العوامل الاجتماعية :

تتمثل في العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين، بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات"، من التعريف يتبين أن العوامل الاجتماعية شديدة الصلة بالعامل البشري، ومن هذه العوامل نذكر النمو الديمغرافي ، فئات العمر، الأقسام الاجتماعية ودراسة العوامل الاجتماعية تقدم معلومات مفيدة للوظيفة التجارية داخل المؤسسة كإرسال منتج جديد واستهداف حصة من السوق.

العوامل السياسية والقانونية :من بين هذه العوامل الاستقرار السياسي والأمني للدولة، السياسة الخارجية، انتشار الأحزاب السياسية، المنظومة القانونية، أحكام وقرارات المحاكم المحاكم [1].

3-العوامل التكنولوجية :

من بينها المعارف العلمية، البحث العلمي، والإبداعات التكنولوجية، تداول براءات الاختراع وتمثل هذه العوامل عنصرا بالغ الأهمية بحيث أن نوعية التكنولوجيا التي تستخدم تساهم إلى حد بعيد في تخفيض أو تضخيم حجم التكاليف تحديد نوعية المنتجات، تحديد كيفية معالجة المعلومات مما يساهم كله في تدنية أو تعظيم مستويات الأداء، لذا يجب على المؤسسة متابعة التطورات التكنولوجية والتنبؤ بها وتقييمها وتحديد أثارها سواء بالنسبة للصناعة التي تنتمي إليها أو إلى الصناعات الأخرى التي تؤثر على مستقبلها.

[1] عبد المليك مزهودة، عبد المليك مزهودة،مرجع سابق،ص93 .

الفرع الثالث: تقييم الأداء.

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء وسنحاول الاقتصار على مجموعة منها لإيضاح معناه . ولكن قبل التطرق إلى تعريف تقييم الأداء يجب معرفة مفهوم التقييم أولا و الذي هو:

" عملية إشراف ومراجعة من قبل سلطة أعلى بقصد معرفة كيفية سير الأعمال والتأكد من أن الموارد المتاحة داخل المنظمة تستخدم وفقا للخطة الموضوعة " .[1]

إن تقييم الأداء يعني تقديم حكما ذو قيمة على إدارة مختلف موارد المؤسسة، أو بتعبير آخريتمثل تقييم الأداء في قياس نتائج المنظمة في ضوء معايير محددة سلفا .

كما ينظر إلى عملية تقييم الأداء على أنها " تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة وهي تهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مسبقا و ثانيا بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية ".[2]

وهناك تعريف آخر يرى بأن تقييم الأداء هو " مرحلة من مراحل العملية الإدارية، نحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصور ، غالبا ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو متحقق فعلا وبين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة في العادة تكون سنة ".[3]

أو هو يمثل خطوة رئيسية في العملية الرقابية ويكمن جوهر عملية التقييم في مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مقدما والوقوف على الانحرافات ، وتبريرها وتحديد المسؤولية الإدارية (البشرية) عنها ثم يلي ذلك الخطوات التصحيحية كلما أمكن ذلك.

وتمم عملية تقييم الداء بعدة مراحل نذكر منها:

أولا : جمع المعلومات الضرورية:

حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية عن نشاط المؤسسة، حيث يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية، المعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية ورأس المال وعدد

[1] فارس رشيد البياتي ، محاسبة الأداء في المؤسسة الخدماتية، الطبعة 1،دار آية للنشر والتوزيع،الأردن،عمان،2008،ص18.
[2] السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2000 ، ص 30.
[3] صالح مهدي محسن العامري،الإدارة والأعمال،دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن، 2007،ص 602.

العاملين، إن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال السنة المعنية، إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات عن أنشطة المؤسسات المشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المؤسسات في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات [1].

ثانيا : تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية

للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

ثالثا : إجراء عملية التقييم .

باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

رابعا : اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم

إن نشاط الوحدة يرتكز على ضمان الأهداف المخططة ، وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها و بتحديد أسبابها فإن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت و الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

خامسا : تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات

إن تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

الفرع الرابع :أهداف عملية تقييم الأداء :

يتبين لنا لتقييم الأداء أهدافا كثيرة قد تقترب لهدف ما عن آخر نسبة لطبيعة العملية التقييمية العامة تبقى مشتركة لمختلف أوجه الأنشطة التي تقاس كفاءتها منها ما يلي [2]:

[1] مجيد الكرخي ، تقويم الأداء ، دار مناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص 39.
[2] فارس رشيد البياتي ، مرجع سابق ، ص ، 19-20.

- يتم التعرف على الوحدة الاقتصادية ابتداء من الأهداف لغرض التأكد من أن قياسها تم طبقا لتلك الأهداف.
- التأكد من أن المنشأة تسير نحو تحقيق هدفها المحدد لها في قانون تأسيسها أو نظامها الداخلي.
- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها واقتراح الإجراءات التصميمية منعا لتكرارها ويساعد ذلك بمختلف المستويات الإدارية على ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق مبدأ الإدارة بالاستثناء إذ يركز المدراء على الانحرافات المكتشفة وفي نفس الوقت يتفرغون لمهامهم الأخرى.
- ترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية .
- ترشيد الإخفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المؤسسة لمواردها المتاحة بشكل جيد.
- تحفيز العاملين على الإبداع لوجود تقييم موضوعي لجهودهم.
- إجراء المقارنة بين أداء المؤسسات ضمن المؤسسة الواحدة وبين المؤسسات في الوزارة الواحدة وبين. الوزارات في القطاع ثم بين القطاع.
- الرقابة على المدراء التنفيذيين أو مدراء الأقسام حينما تتبع الإدارة العليا نظاما لتقييم العاملين فهي تكرم المدراء التنفيذيين بمراقبة العاملين بصورة منتظمة وتقديم نتائج ذلك على شكل تقارير دورية مرفوعا لها .
- تقييم سياسات الاختبار والتدريب و معرفة أثار ذلك وانعكاساته على العاملين وقدراتهم.

المطلب الثاني : الأداء المالي .

وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى ما يلي :

1-مفهوم تقييم الأداء المالي :

قبل أن نتطرق لتعريف تقييم الأداء المالي ، لابد من أن نشير لمفهوم الأداء المالي ، بحيث يعبر هذا الأخير عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المرد ودية ، و يتحقق ذلك بتدنية التكاليف و تعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل ، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة و الاستقرار في مستوى الأداء [1].

[1] إلياس بن الساسي ، توفيق قريشي ، التسير المالي (الإدارة المالية)،الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر الأردن ، 2006، ص 98.

ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنه عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات ، الغرض منها فحص المركز المالي و الاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين[1].

كما يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشرية و المالية و المادية.[2]

2-الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي :

هناك العديد من الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي وهي : [3]

- **الإدارة :** من الطبيعي أن يرغب المديرون بمقارنة أداءهم خلال السنوات الماضية مع أهداف الربحية والسوق المختارة ومع أداء منافسيهم، فالإدارة تقوم بتحديد أهداف المؤسسة من خلال الحصة السوقية والنمو في قيمة المبيعات أو الوحدات والعائد على الاستثمار، ويهتم بهذه المعلومات بشكل كبير المد ا رء ضمن المستوى الإداري الأعلى حيث يملكون مصادر عديدة للحصول على هذه المعلومات بشكل خاص من تقارير المؤسسة المالية السنوية.
- **حملة الأسهم العادية:** وهم ثلاث فئات :

أولا : حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر قصيرة الأمد وهم يتطلعون إلى تعظيم الإيراد الحالي وتوزيعه عليهم.

ثانيا: حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر طويلة الأمد وهم يهتمون باحتجاز الربح لتحقيق النمو المستقبلي في الإيرادات وتعظيم رأس المال.

ثالثا: حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر مستقبلية وهم يختبرون قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح العوائد والمخاطر للبدائل الاستثمارية.

- **حملة الأسهم الممتازة :** وهم يتطلعون إلى استقرار الأرباح بمستوى معين بحيث يوفر تغطية ملائمة لمقسوم الأرباح.

---

[1] توفيق محمد عبد المحسن ، تقييم الأداء المالي مدخل جديد ..لعالم جديد ، دار الفكر العربي ، مصر ، 2003.2004 ، ص3.

[2] دادن عبد الغني ، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الباحث ، الجزائر العدد الرابع ، 2006 ، ص 42.

[3] فلاح حسن الحسني،مؤيد عبد الرحمان الدوري،إدارة البنوك،(مدخل كمي واستراتيجي معاصر)،دار وائل للنشر،عمان،2005،ص ص 239-240.

- **حملة السندات** : مثل الأفراد ، المصارف أو المؤسسات المالية الذين يركزون على مستوى الأرباح الحالية والمستقبلية، مقسوم الأرباح اقتراض المؤسسة وتقييمها للموجودات لتغطية ديونهم .
- **مانحي الائتمان والمصرفيون** : وهم يتحققون من التغيرات الرئيسية التي تطرأ على ممتلكات المؤسسة أي أنهم يتأكدون من مدى كفاية الموجودات المتاحة في توفير الضمانات لمطالبهم على المؤسسة.
- **المحللون الماليون، الاستثماريون، المضاربون في سوق بورصة الأسهم** : وهؤلاء جميعا ينصب اهتمامهم على مقارنة تقييم أسهم المؤسسة بموجب كشف المركز المالي مع تقييمها في سوق الأوراق المالية .
- اتحادات التجارة : وهم يقارنون بين اتجاهات أرباح الإداريين وحملة الأسهم وبين ما يتقاضاه أعضاء النقابة من أجور .

والشكل الموالي يبين لنا الأطراف المستفيدة من عملية تقييم الأداء داخل المؤسسة سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها :

الشكل رقم : (01) الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء

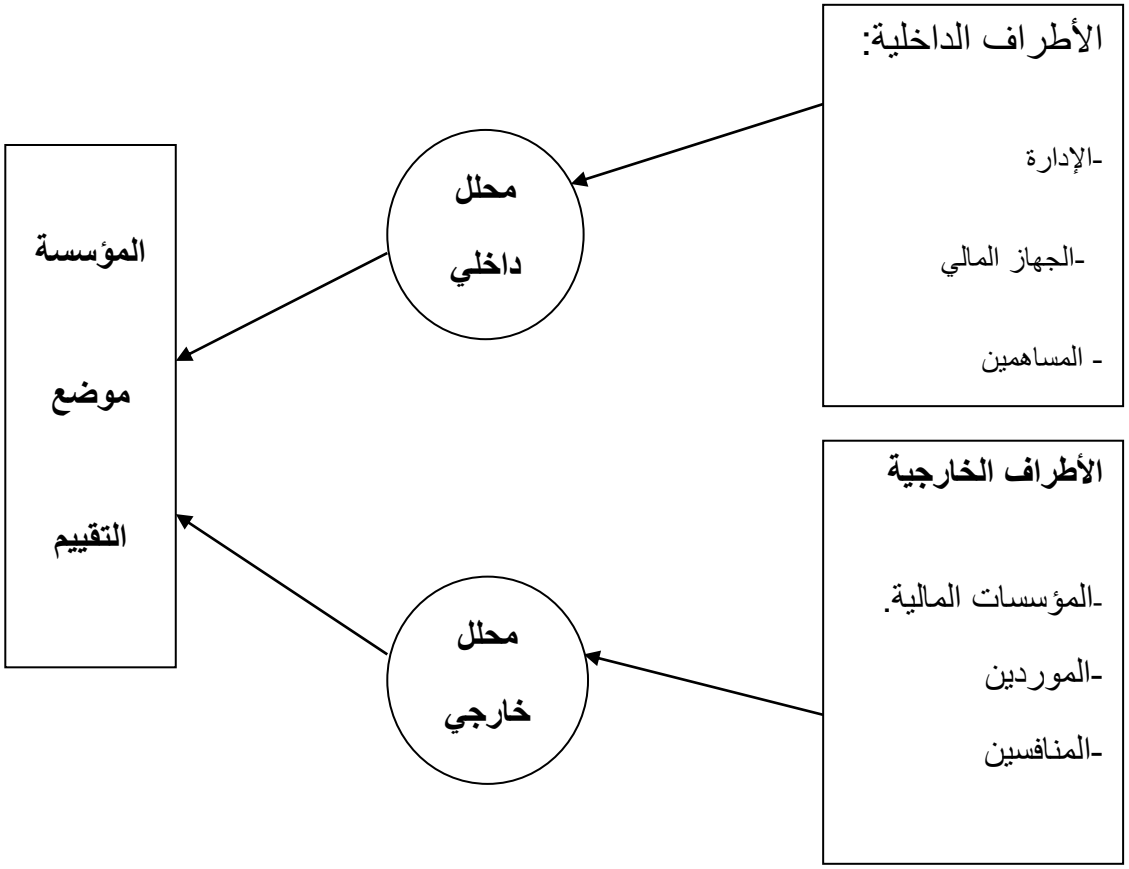

المصدر : جمال الدين مرسي وآخرون ، الإدارة المالية "مدخل لاتخاذ القرار" ،الدار الجامعية ،2006 ص 98.

3-الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية :

إن عملية تحديد معايير و مؤشرات الأداء المالي تتطلب تحديد العديد من النقاط الواجب معرفتها و من بين هذه النقاط نجد الأهداف المالية للمؤسسة ، و يمكن حصر هذه الأهداف في ما يلي : التوازن المالي ، نمو نشاط المؤسسة ، المر دودية و الربحية ، السيولة و اليسر المالي ، إنشاء المؤسسة.

- **التوازن المالي :**

يعتبر التوازن المالي الهدف الأساسي الذي تسعى المؤسسة لبلوغه لأنه يمس باستقرارها المالي ، و يتمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت و الأموال الدائمة ، و يتطلب التوازن المالي إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات لتفادي

الاضطرابات التي قد تحدث في عناصر الميزانية لأقل من سنة ، ولتحقيق ذلك يجب أن يكون رأس المال العامل موجب .[1]

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية[2]:

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.

- **السيولة و اليسر المالي :**

تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة مدى قدرتها على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل ، أو بمعنى آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة و المحزونات ، القيم القابلة للتحقيق إلى أموال متاحة في الوقت المناسب ، أما اليسر المالي فهو يتمثل في قدرة المؤسسة على تسديد ديونها الطويلة و المتوسطة الأجل في تواريخ استحقاقها .

- **المردودية و الربحية :**

تعتبر الربحية و المر دودية مصطلح نسبي ، يعبر عن العلاقة النسبية التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية و تعتبر من الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها ، و هي كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة و الوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي و هذا يعكس المرد ودية الاقتصادية و رأس المال الخاص يعكس المرد ودية المالية ، و بصفة عامة ينصب اهتمام المؤسسة على المرد ودية الاقتصادية و المرد ودية المالية.

- **إنشاء القيمة :**

يعتبر إنشاء القيمة للمساهمين يعني قدرة المؤسسة على تحقيق مرد ودية مستقبلية كافية الأموال المستثمرة حاليا و المر دودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المرد ودية التي بإمكان المساهمين

[1] إلياس بن الساسي، يوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص 68.
[2] جميل احمد توفيق،الإدارة المالية ، دار النهضة العربية، بيروت ، 1986 ، ص ص ،21-22.

الحصول عليها في شكل استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل ، فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مرد ودية.

- **نمو المؤسسة:**

يعتبر نمو المؤسسة عاملا أساسيا من عوامل تعظيم قيمتها ، و لهذا فان قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية فالنمو يعتبر وظيفة إستراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية ، كونه نتيجة لقراراتها الإستراتيجية ، سواء تلك التي تهتم بالعلاقات الخارجية أو بالأهداف البعيدة و من ثم فإن النمو في المؤسسة الاقتصادية يعتبر ظاهرة تعكس مدى نجاح و نجاعة إستراتيجياتها المتعلقة بجانب التطور و التوسع ، البقاء و الاستمرار ، وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة إستراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات و سياسات توزيع الأرباح و هيكل سياسات التمويل و تحدد نجاحات النمو في إنماء الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة [1].

المطلب الثالث : مصادر معلومات تقييم الأداء المالي .

إن عملية جمع المعلومات تعتبر المرحلة الأولى في عملية تقييم الأداء ، و يشترط في المعلومات أن تتميز بالمصداقية و الموثوقية و أن تكون في الوقت المناسب ، و لقد تعددت مصادر المعلومات التي يعتمد عليها تقييم الأداء ، و تنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية و أخرى خارجية ، عامة و قطاعية و أخرى خاصة بالمؤسسة.

- **المصادر الخارجية:** تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي و يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

أ- **المعلومات العامة :** تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة ، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم و التدهور الاقتصادي ، كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها و الوقوف على حقيقتها [2].

ب-المعلومات القطاعية : فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية : تقارير المنظمات الاقتصادية و الدولية ، النشرات الاقتصادية ، المجلات

[1] عادل عشي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 5.
[2] لسلوس المبارك ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 17.

المتخصصة بهدف إجراء مختلف الدراسات المالية و الاقتصادية ، حيث يتم تجميع المعلومات و تحليلها و استخراج نسب قطاعية بناءا عليها يتم إجراء المقارنة .

- المصادر الداخلية : تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي قائمة المركز المالي (الميزانية) ، جدول النتائج أو قائمة الدخل ،الملاحق.

أ –قائمة المركز المالي (الميزانية) : تعد قائمة المركز المالي واحدة من أهم القوائم المالية الواجب إعدادها من كرف المؤسسات في نهاية كل دورة محاسبية ، تعتبر هذه الوثيقة المهمة والرئيسية والتي يعتمد عليها كل من له علاقة بالمؤسسة وذلك نظرا لما تحتويه من بيانات .

ب–جدول النتائج أو قائمة الدخل :

تعد من القوائم المالية التي ينظر إليها باهتمام متزايد لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي بل أنه في غالب الأحيان ينظر إليها بأهمية أكثر من قبل الأطراف التي تهتم باتخاذ القرارات التي تتعلق خاصة بالربحية والاستثمار ، هذه القائمة يتم فيها بيان نتائج الأعمال – المتعلقة بالدورة المحاسبية عن طريق تحديد صلفي الربح الدوري والإفصاح عن مكوناته الرئيسية . [1]

المبحث الثاني : مؤشرات تقييم الأداء المالي .

وسيتم محاولة التعرف في هذا المبحث على أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومعرفة المؤشرات الجيدة ، التي تمكن المؤسسة للوصول إلى هامش أمان يمكنها من الاستمرارية لا الوصول على عجز يعود بالسلب على المؤسسة .

المطلب الأول : التوازن المالي .

التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى و باستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة سحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى.

[1] جمعة حميدات ، محمد أبو نصار معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ، الطبعة 3،دار وائل، عمان ، 2012، ص45.

الفرع الأول : رأس المال العامل

1-مفهوم رأس المال العامل : يعتبر رأس المال العالم أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم الداء المالي للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي ، خاصة على المدى القصير ، وذلك بتاريخ معين ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة. [1]

ويمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية :

- **من أعلى الميزانية : رأس المال العامل = أموال الدائمة – أصول ثابتة .**
- **من أسفل الميزانية : رأس المال العالم = أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل**

ويأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات يمكن إيضاحها كما يلي :[2]

- رأس المال العامل منعدم = حالة توازن مالي أمثل
- رأس المال العامل موجب = يعني وجود هامش أمان مالي ناتج عن فائض في التمويل مصدره الموارد طويلة الأجل ومتوسطة الأجل.
- رأس المال العامل سالب = يعني تمويل جزئي للأصول الثابتة والاعتماد وبشكل كبير على التمويل قصير الأجل .

2-أنواع رأس المال العامل :

- **رأس المال العامل الخاص :** رأس المال العامل الخاص هو عبارة عن المقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الاستثمارات الثابتة ، أي يبن مدى تغطية الأموال الخاصة بمفردها للأصول الثابتة ، من دون الاستعانة من الجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثل في القروض طويلة الأجل . أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية. [3]
- **رأس المال العامل الإجمالي (الخام):** هو مجموع عناصر الأصول التي يكيف بها نشاط المؤسسة والتي تدور في مدة سنة أو أقل ويشمل حاصل رصيد الأصول المتداولة.

[1] زغيب مليكة ، بشنقير ميلود ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010، ص 49.
[2] خميسي شيحة ،التسيير المالي للمؤسسة ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010 ، ص 85.
[3] مبارك لسلوس ، مرجع سابق ، ص 39

ويكتب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق+ القيم الجاهزة

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – الأصول المتداولة

- **رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي):** هو مجموع الديون التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة ، إذ انه يبين قيمة الموارد الأجنبية في المؤسسة ، والمتمثلة في إجمالي الديون [1].

ويحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العمال الخارجي = مجموع الخصوم – الأموال الدائمة

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون

الفرع الثاني : احتياج رأس المال العالم

1-مفهوم احتياج رأس المال العامل : يمكن تعريفه بأنه رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل ، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية .[2]

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين و مخزوناتها، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه الاحتياج في رأس المال العامل .[3]

ويحسب بالعلاقة التالية :

احتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

[1] مبارك لسلوس ، مرجع سابق ، ص 39.

[2] Bernard colasse , Gestion financier de l'enterprise , 3 eme ED , PUF , 1993 P 121.

[3] الياس بن الساسي ، يوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص 84.

2-تغيرات احتياجات رأس المال العامل :

- **احتياجات رأس المال العامل الموجبة :** هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة ، فهذا يعني أن احتياجات التمويل لم تغطى كلية بموارد الدورة، وبالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل لتمويل احتياجاتها .
- **احتياجات رأس المال سالبة :** هذا يعين أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ، معناه لا تحتاج إلى موارد أخرى ونقول أن المؤسسة في حالة مالية جيدة ، أي أن جميع احتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة ، وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد التمويل بل يجب على المؤسسة أن تفكر في استغلال الفائض في الاستثمار في مرد وديتها .
- **احتياج رأس المال العامل معدوم :** هذه الحالة تكون عندما تغطي موارد موارد الدورة احتياجات الدورة ، هنا نقول انه تحقق توازن المؤسسة.

ثالثا : الخزينة

تعبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة ، فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة ، أو عن الصافي بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل . أي القيم السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال من رأس المال العامل من رأس المال العامل.

ويقصد بالخزينة أيضا مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وهي تشمل ما في القيم الجاهزة ، أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة وتحسب باعلاقة التالية :[1]

الخزينة = رأس المال العامل الدائم – احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

وترتبط وضعية الخزينة برأس المال العامل واحتياجاته ، وتأخذ الوضعيات التالية :

[1] صابر عباسي،اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجيستير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012،ص92

- **رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل ⟸ الخزينة > 0 :**

في هذه الحال المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية، أي تكلفة الفرصة الضائعة . لهذا يجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن .

- **رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل ⟸ الخزينة < = 0 :**

في هذه الحالة المؤسسة في عجز وغير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكلة تتمثل في وجود تكاليف إضافية ، مما يجعل المؤسسة في هاته الحالة إما ان تطالب بحقوقها لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على الطاقة الإنتاجية .

- **رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل ⟸ الخزينة = 0 :**

أي الخزينة المثلى ، وهذه الوضعية تتحقق باستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة للمؤسسة، عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثر في الربحية .

المطلب الثاني : السيولة والنشاط :

وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى مايلي :

الفرع الأول : نسب التمويل .

تمكن هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة خاصة .[1] ومن أهم هذه النسب :

أولا : نسبة التمويل الدائم : تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة فهده النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمان ، فإذا كانت النسبة أقل من 100 %، فإن رأس المال العامل يكون سالبا فهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل ، وتحسب كما يلي :

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة الصافية) × 100 %

[1] مبارك لسلوس ، مرجع سابق ، ص 45.

ثانيا : نسبة التمويل الخاص : وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، ويبين النسبة التي تحتاجه المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان .

وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التمويل الخاص = (الأموال لخاصة / الأصول الثابتة) × 100 %

ثالثا: نسبة الاستقلالية المالية : تشير هذه النسبة إلى حجم الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة أي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة ، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة تستطيع المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين ، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعيني أن المؤسسة مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على موارد مالية إضافية إلا بتقديم ضمانات . وتحسب كما يلي :

نسبة الاستقلالية المالية = (الأموال الخاصة / مجموع الديون) × 100%

رابعا: نسبة التمويل الخارجي : وتسمى أيضا نسبة الوفاء وتبين لنا نسبة تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجة ، وتحسب كما يلي :

نسبة التمويل الخارجي = (مجموع الديون / مجموع الأصول) × 100 %

الفرع الثاني : نسب السيولة .

يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) بما لديها من نقدية أو أصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا (الأصول المتداولة) ، وتعد نسبة السيولة من أهم النسب ذات الأهمية بالنسبة للإدارة والمقرضين والملاك الذين يقدمون للمنشاة ائتمانا قصير الأجل . [1]

وتحسب بالنسب التالية :

[1] منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، ط4، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص 84.

أولا : نسبة السيولة العامة :

وهي العلاقة بين الأصول المتداولة وبين الخصوم المتداولة وتحسب هذه النسبة بموجب المعادلة التالية :[1]

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

حيث أن :

- إذا كانت (ن،س،ع) أكبر من 1 : فالمؤسسة تكلك القدرة على التسديد .
- أذا كانت (ن،س،ع) مساوية لـ 1 : فهذا يعني حالة التوازن .
- أذا كانت (ن،س،ع) أقل من 1: هذا يستدعي على المؤسسة أن يكون لديها هامش أمان حتى تتمكن من تغطية هذا النقص .

ثانيا: نسبة السيولة المختصرة :

تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحويل إلى نقدية لقياس درجة سيولة المؤسسة ويرجع ذلك إلى أنه عادة ما تواجه المؤسسة بعض الصعوبات عند قيامها بتصريف المخزون . وتحسب كما يلي :

نسبة السيولة المختصرة = (القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة) / الخصوم المتداولة

ثالثا: نسبة السيولة الجاهزة :

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة آنيا تحت تصرفها، من دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة ذلك انه من الصعب على المؤسسة تتوقع فترة تحويل مخزوناتها إلى سيولة جاهزة، أو أن تطلب من زبائنها الدفع الفوري حتى لا تفقد مكانتها في السوق وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة

[1] عدنان تايه النعيمي وآخرون،الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر،عمان، الأردن، 2007،ص 102 -103.

الفرع الثالث : النشاط .

هي النسب التي تقيس مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه .و تضمن جميع هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات و بين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون و نسب الأصول الثابتة و غيرها [1].

1-معدل دوران الأصول :

معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المجموعات ÷ مجموع الأصول.

وهذه النسبة تعكس أيضا كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات بالمشروع لتحقيق قدر كبير من المبيعات .و لذلك فكلما زاد المعدل دل على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول وكلما دل على زيادة عدد مرات تحقيق العائد على الأصول خلال السنة .

2-معدل دوران الأصول الثابتة :

ويقيس مدى كفاءة الأصول الثابتة و قدرتها على تحقيق الإيرادات (المبيعات) للمشروع و زيادة الطاقة الاستخدامية للأصول الثابتة و زيادة مساهمتها في زيادة النشاط الجاري للمشروع[2].

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات ÷ الأصول الثابتة .

3-معدل دوران الأصول المتداولة :

يتم حساب معدل دوران الأصول المتداولة بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول المتداولة ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول و توليد المبيعات منه و يحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات ÷ الأصول المتداولة.

[1] محمد صالح الحناوي ،الإدارة المالية و التمويل ،الدار الجامعية الإسكندرية ، 2000 ،ص76 .
[2] صلاح الدين حسن السيسي ، دراسات الجدوى و تقييم المشروعات ، دار الفكر العربي ،مصر ،الطبعة الأولى ،2003 ،265.

المطلب الثالث : المردودية والربحية .

الفرع الأول : المردودية .

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمرة في تحقيق النتائج المالية[1].

ويمكن تقسيم المردودية إلى قسمين :

- **المردودية الاقتصادية :**

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيس ،و تستبعد النشاطات الثانوية و ذات الطابع الاستثنائي حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج و الأصول الاقتصادية من الميزانية .[2]

معدل المردودية الاقتصادية : نتيجة الاستغلال بعد الضريبة ÷ الأصول الاقتصادية .

معناه تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال ، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.

- **المردودية المالية :**

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر و الحركات المالية حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج و الأموال الخاصة من الميزانية.

مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة.

حيث أن هذه العلاقة تحدد مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة و رفع حجم الأموال الخاصة ، و يمكن بقراءة معمقة ، تعريف مردودية الأموال الخاصة ، على أنها معدل المردودية الاقتصادية عند مستوى استدانة معدوم .

تدعى العلاقة : الاستدانة الصافية ÷ الأموال الخاصة بالرافعة المالية .

[1] منير ابراهيم جندي، المرجع نفسه ، ص 104.
[2] إلياس بن ساسي و يوسف قريشي ،مرجع سبق ذكره ص 268.

- **الرافعة المالية :**

تقيس الرافعة المالية الأثر الإيجابي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية، حيث تستطيع تحسين مردوديتها المالية باستعمال الديون شرط ان تختلف الأموال الخاصة عن الصفر، وأن يكون معدا التكلفة لهذه الديون أقل من مردوديتها الاقتصادية . وهذا يعني انه لا ينبغي الافراط في الاستدانة نظرا للتكلفة التي تتحملها المؤسسة والمخاطر التي تتعرض لها ، وعليه فإن هناك حد لا ينبغي تجاوزه [1]

وتحسب بالعلاقة التالية :

الرافعة المالية = المردودية المالية – المردودية الاقتصادية

الفرع الثاني : الربحية .

الربحية مصطلح نسبي ، يعبر عن العلاقة النسبية بين الأرباح الصافية ، و المبيعات في المنشآت التجارية ، وعن الأرباح الصافية و قيمة الإنتاج في المشاريع الصناعية . وتهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة المؤسسة على الكسب ومدى كفاءته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه [2]

مؤشرات الربحية:

أولا : نسب الربح على المبيعات :

تقيس هذه المجموعة من النسب مدى نجاح المنشأة في الرقابة على عناصر التكاليف ،بهدف توليد أكبر قدر من الأرباح من المبيعات .و تتضمن هذه المجموعة عدد من النسب من أهمها هامش مجمل الربح ،و هامش ربح العمليات و أخيرا هامش صافي الربح[3].

- **هامش الربح الإجمالي :** يتم حساب هامش الربح الإجمالي بقسمة الربح الإجمالي على المبيعات.و حيث أن كل من بسط و مقام النسبة يتضمن رقم المبيعات ، فإنها تعتبر مؤشرا لمدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات أي تكلفة البضاعة المباعة ،كما

[1] مليكة زغيب نيلود بوشنقير ، مرجع سابق ، ص –ص 89 -90.
[2] وليد ناجي الحيالي ،التحليل المالي ،منشورات الأكاديمية العربية في الدانمارك ، 2007 ،ص148 .
[3] منير إبراهيم هندي ،مرجع سابق ذكره ص96 .

تعتبر مؤشرا عن المدى الذي يمكن أن تخفضه حصيلة المبيعات قبل أن يتحول الربح الإجمالي إلى قيمة سالبة [1].

هامش الربح الإجمالي = الربح الإجمالي ÷ المبيعات .

- **هامش الربح الصافي :** يتم حساب هامش الربح الصافي بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على صافي المبيعات وتوضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن يخفضه الربح الصافي المتولد قبل أن تتعرض المنشأة لخسائر فعلية ، أي قبل أن يتحول صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة.

هامش الربح الصافي = صافي الربح بعد الضريبة ÷ المبيعات .

ثانيا : نسب الربح على الأموال المستثمرة : تقيس هذه النسب مدى قدرة الإدارة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة. و من أبرز نسب هذه المجموعة القوة الايرادية ، و الربح الصافي إلى مجموع الأصول ، و معدل العائد على المتاجرة بالملكية ، و معدل العائد على حقوق الملكية [2].

- **نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول :** يطلق على هذه النسبة معدل العائد على الاستثمار التي يقوم عليها نظام ديون نظام دبون. ويقاس هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول.

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح بعد الضريبة ÷ مجموع الأصول .

- **معدل العائد على الأموال الخاصة :**

يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية ، ولذا فانه يقيس معدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك[3].

معدل العائد الأموال الخاصة = صافي الربح بعد الضريبة / الأموال الخاصة

[1] المرجع نفسه، ص 97.
[2] المرجع نفسه ، ص 99.
[3] منير إبراهيم هندي ، مرجع سبق ذكره ص103 ،104.

خلاصة الفصل :

بعد دراستنا في هذا الفصل لأهم المؤشرات والأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي من خلال معرفة مؤشرات التوازن المالي ، والتي تضم رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل والخزينة ومؤشرات السيولة والنشاط وكذالك مؤشرات المردودية الاقتصادية والمالية وأثرها المالي ، فقد تبين لنا أن استعمال هذه المعايير والمؤشرات يعكس الصورة الحقيقة للمؤسسة ويمكننا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وسلامة مركزها المالي.

ولتدعيم هذه النتائج سيتم إسقاطها ميدانيا، وذلك من خلال تطبيق هذه المؤشرات على القوائم المالية لمؤسسة صيانة العتاد الصناعي بولاية المسيلة من خلال الفصل الثالث.

تمهيد :

تسعى كل مؤسسة مهما كان نوع نشاطها لتحقيق الأهداف التي رسمتها وهي تسهر على حسن تطبيق السياسات الإدارية التي وضعتها . لكن قد تحدث هناك بعض التغيرات المستقبلية غير المتوقعة للمؤسسة، لذلك من مصلحتها اتخاذ قرارات مناسبة لكي تتمكن من استغلال امثل لمواردها وذلك عن طريق استخدام تقييم الأداء المالي .

وقد تم أخذ مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية لتكون محل دراسة ، وقد تقسيم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: بطاقة فنية لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية

المبحث الثاني : تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الأول : بطاقة فنية لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية

سيتم في هذا المبحث تقديم عام لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية حيث تم التطرق إلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة ، والمهام والمسؤوليات البيئية بالمؤسسة.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية

والذي نتناول فيه مايلي :

أولا : التعريف بالمؤسسة[1]

شركة صيانة التجهيزات الصناعية بالمسيلة ، هي إحدى فروع الشركة الوطنية للغاز ، تقع بالمنطقة الصناعية بولاية المسيلة.

وشكلها القانوني شركة ذات أسهم ، رأس مالها يقدر بـ : 10.000.000 دج استقلت عن الشركة الأم سونلغاز بتاريخ " 1997/12/01 وأصبحت فرع من سونلغاز ، يقدر رأس مالها بـ: 250.000.000دج ، تأسست الشركة بتاريخ : 1998/01/01 في إطار إعادة النظام الداخلي لسونلغاز المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي التجاري والتجاري قبل تحولها إلى شركة ذات أسهم ، الغرض من إنشاء هذه المؤسسة هو صيانة التجهيزات الصناعية لإنتاج الطاقة وكذا تطوير القدرا ت والخبرات في مجال الطاقة

تقدر نشاطات الاستثمار بـ: 3.251.969.877 دج بعد تحولها بتاريخ 1998/01/01 وتتكون من 06 وكالات موزعة عبر الوطن ، قائمة على تلبية احتياجات أهم مراكز إنتاج الطاقة الكهربائية:

- وكالة رأس جنات ببومرداس .
- وكالة جيجل.
- وكالة مرسي الحجاج بوهران .
- وكالة الجزائر.
- وكالة حاسي مسعود.
- وكالة بشار .

[1] بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة الموارد البشرية للمؤسسة

ثانيا: الموارد المادية والبنية التحتية بالمؤسسة[1]

1-الموارد المادية :

تملك المؤسسة حمس ورشات مجهزة بالآلات الضخمة وهي :

- ورشة الميكانيك .
- ورشة الديزل .
- ورشة المعادن .
- ورشة الكهرباء.
- ورشة الصيانة .

2-البنى التحتية :

تمتلك المؤسسة بنى تحتية هامة ، اكتسبتها من الشركة الأصلية سونلغاز ومكوناتها الأساسية تتمثل في :

- المساحة الكلية للأرض : 84665.35 م2.
- المساحة المبنية : 19863.36 م2.
- المساحة الخالية : 35599.99 م2.
- المساحة المكسوة : 29202.00 م2.

تتوفر البنية التحتية على قنوات صرف المياه ، والغاز والكهرباء ، وشبكة اتصالات الهاتف وهي مجهزة بمحطات توزيع الغاز ومحولات كهربائية ، وعدة مواقع خاصة بالغاز مهيأة بطريقة آمنة ، أما الهياكل الإدارية للشركة فهي تتمتع بتجهيزات حديثة .

ثالثا: نظام الورشات وتوزيع العمال ونظام الرقابة الداخلية

1-نظام الورشات :

إن الشركة وهي بصدد تلبية احتياجات المراكز الكهربائية تهتم كثيرا بمعايير الجودة والإتقان في العمل سعيا إلى تحقيق الاستمرارية والتطور ، لذا جهزت ورشاتها بأحدث المعدات حتى تستجيب لحاجيات الزبائن في مختلف ميادين الصيانة الصناعية ، وبالأخص فيما يتعلق بالمهام التالية :

[1] بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة الموارد البشرية للمؤسسة

- إصلاح التجهيزات الصناعية والقطع الميكانيكية الضخمة .
- تصنيع مختلف القطع الميكانيكية .
- موازنة الدوران .
- صيانة وإصلاح معدات مراكز الطاقة الكهربائية.
- إصلاح مولدات الكهرباء ومحركات الديزل .
- مراقبة واختبار مولدات الديزل .
- القيام بالتدخل إصلاح التوربينات الغازية ، البخارية ، والحرارية وغيرها .

2-توزيع العمال :

يبلغ عدد العمال شركة صيانة التجهيزات الصناعية حوالي 655 عاملا ، يتوزعون على مختلف الورشات والمصالح إلى جانب الفرق المتنقلة الخاصة بالتدخل الميداني عند الموقع في مختلف مناطق التراب الوطني .

يتمتع عمال المؤسسة برصيد من الخبرة العالية يفوق 25 سنة يسمح لهم بتلبية احتياجات القطاع الصناعي في مجال الصيانة وإصلاح التجهيزات الخاصة بمراكز التوليد الكهربائي وباقي التجهيزات الصناعية ، ويدخل كذلك ضمن المهام التي تقوم بها المؤسسة تصنيع إصلاح مختلف القطع الميكانيكية التي تحتاجها في إطار ممارسة نشاطها .

وفيما يلي جدول يوضح توزيع عمال شركة صيانة التجهيزات الصناعية :

جدول رقم (01): توزيع عمال الشركة

العمال	الإطارات	المهرة	التنفيذين	المجموع
الإدارة العامة	3		2	3
مصلحة المحاسبة والمالية	5		2	7
مصلحة الموارد البشرية	3	1	12	6
مصلحة الوسائل والتموين	4	14		30
الإدارة التجارية	9		1	9
فرع الفواتير				1
مكتب الدراسات التقنية	2			2
مكتب خبير الدراسات	6		1	6
مكتب البرمجة	8			9
مكتب مراقبة النوعية	2		3	2
مكتب الوثائق والرسومات				3
إدارة الورشات	1	7	12	8
إدارة الميكانيك	3	6	7	21
ورشة الديزل	5	16	5	28
ورشة التعدين	4	4	1	13
ورشة الكهرباء	1		4	2
ورشة الصيانة	2	11		17
إدارة التدخل	3			3
الرقابة والتفتيش	1			1
تسيير الموارد	1			1
وكالة رأس جنات	5		21	26
وكالة جيجل	7		19	26
وكالة مرسى الحجاج	7		16	23
وكالة الجزائر	5		16	21
وكالة المسيلة	5		11	16
وكالة حاسي مسعود	10	8	57	75
وكالة بشار	4	4	24	32

المصدر : مصلحة الموارد البشرية

والشكل الموالي يبن لنا الهيكل التنظيمي لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية ومختلف المصالح الادارية داخل المؤسسة

الشكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي لشركة صيانة التجهيزات الصناعية

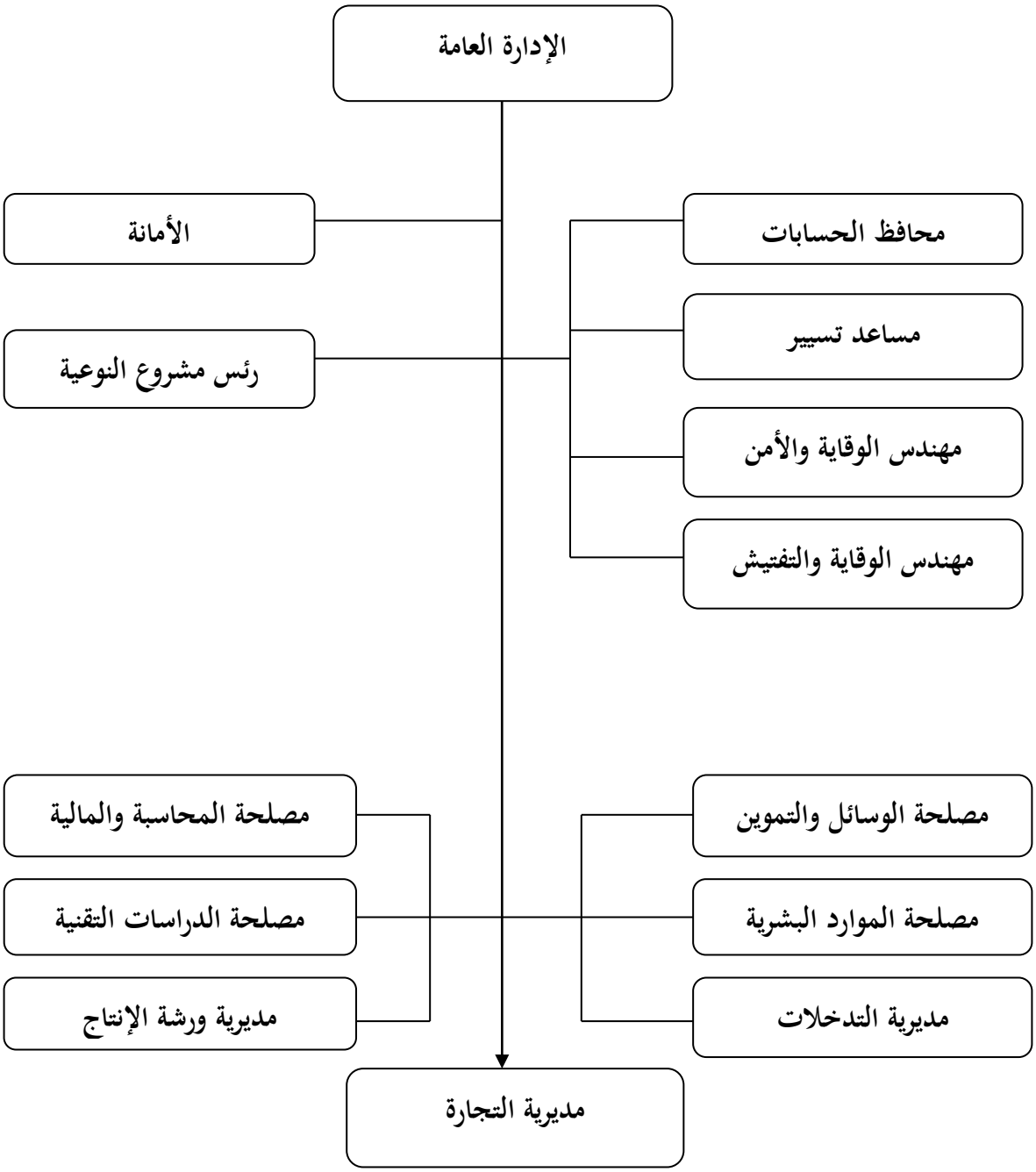

المصدر : مصلحة المالية والمحاسبة بالمؤسسة

3-نظام الرقابة الداخلية : يتكون نظام الرقابة الداخلية حسب تسلسل المسؤوليات كما يلي :

-**تحديد المسؤوليات :** حددت المسؤوليات المختلفة لموظفي إدارة المؤسسة بشكل يؤدي إلى تكامل الجهود المبذولة وعدم تضاربها ، مع مراعاة عدم انفراد موظف معين بأداة عملية معينة من العمليات المتعلقة بحماية البيئة بأكملها وذلك بتقسيم العملية على عدة موظفين وفي ذلك إخضاع عمل كل موظف أخر مما يساعد على تحديد خطوط المسؤولية عن أي حدث خطأ.

-**تغير الاختصاصات :** تقوم إدارة المؤسسة بتغيير الاختصاصات من وقت لآخر بما لا يتعارض مع مصلحة العمل أو يعوقه ، ويراعي في ذلك قدرات الموظفين وكفاءتهم ومواقعهم الوظيفية وطبيعة العمل عند القيام بعملية التغيير ، وتساعد عملية تغيير مواقع واختصاصات الموظفين على اكتشاف أي خطأ أو انحرافات تسبب فيها الموظف السابق .

-**الحرص على كفاءة الموظفين :** إن القائمين على العمل المحاسبي متحصلين على درجة عالية من الكفاءة والخبرة والإلمام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها ، ذلك أن معظم الموظفين يمارسون هذا النشاط منذ زمن بعيد .

-**استخدام أجهزة الإعلام الآلي في تشغيل البيانات :** استخدام أجهزة الإعلام الآلي في تنفيذ العمليات المحاسبية يساهم في كفاءة نظام الرقابة الداخلية ويساعد الموظفين في الحصول على أفضل النتائج ، حيث يستخدم الحاسوب المزود بالبرنامج التطبيقي لإعداد جميع السجلات المحاسبية ويساعد استخدام هده التقنية الحديثة على ما يلي :

- تسهيل عملية إعداد البيانات المحاسبية وإنتاج المعلومات بدقة وفي الوقت المناسب .
- تأدية الأعمال بدقة عالية وسرعة فائقة .
- زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية في منع حدوث الأخطاء.

-**تحديد سلطات الاعتماد :** هناك سلطات اعتماد عديدة للمؤسسة وهي محددة حسب اختصاص كل موظف حيث لا تتم أي عملية من العمليات إلا بأمر من سلطة الاعتماد الخاصة بتلك العملية وعلى سبيل المثال ، لا يقوم أمين الصندوق بصرف التكاليف البيئية إلا بناءا على إذن صرف مصادق عليه من طرف رئيس مصلحة المحاسبة والمالية والمدير العام .

المطلب الثاني : المهام والمسؤوليات البيئية للمؤسسة

تسعى مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية أن تكون من المؤسسات الصديقة للبيئة ، وتكمن مهامها ومسؤولياتها البيئية في إدارة وتسيير النفايات بالشركة لضمان الإدارة السليمة لجميع النفايات المنتجة ووفقا للأنظمة البيئة ، حيث يحدد هذا الإجراء ظروف جمع وتخزين ومعالجة النفايات الصناعية والمنتجات المنزلية و الأجهزة وإصلاحه .

الجدول رقم (02) : تسيير نفايات التغليف بالمؤسسة لسنة 2013

نوع التغليف	الكمية (طن)	طريقة المعالجة	الشركة المسؤولة
التغليف البلاستيكي	**25**	**تطوير أو إزالة**	**البلدية**
التغليف بالورق والورق المقوى	**2**	**تطوير أو إزالة**	**البلدية**
التعبئة الخشبية	**15**	**تطوير أو إزالة**	**المؤسسة**
العبوات المعدنية	**15**	**تطوير أو إزالة**	**المؤسسة**

المصدر : معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

يتم التخلص من هذه النفايات والتي تسمى بالنفايات المنزلية بالاتفاق مع المؤسسة العمومية للردم الصناعي والتقني وتكون هذه الاتفاقية بالعديد من الشروط والقوانين وتتضمن أنواع النفايات وكيفية التخلص منها ، تقوم المؤسسة بجمع كل النفايات ويتم أخدها من قبل مؤسسة الردم التقني حيث أن المؤسسة تقوم بدفع مبلغ 900 دج ، عن كل 1 طن من النفايات .

وتعبر هذه الشهادة على مدى كفاءة المؤسسة و مدى رضا زبائنها عنها وذلك منذ أكتوبر 2003 قد شهد نظام إدارة الجودة ISO 9001/2008 ، وفي سنة 2004 تحصلت على شهادة نظام الإدارة البيئية وفقا ل ISO 14001/2004 .

وتمتلك المؤسسة على شهادة الجودة ISO 9001/2008 الاعتراف الدولي من فعالية نظام إدارة الجودة لدى المؤسسة : ISO 9000 هو الشركات المرجعية الدولية في شهادة نظم إدارة الجودة .

المبحث الثاني : تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة .

بعد أن قمنا بتقديم عام للمؤسسة والتعرف على هيكلها التنظيمي، سيتم التعرف على كيفية تقييم الأداء المالي في المؤسسة وذلك من خلال عملية المقارنة لأدائها خلال سنوات الدراسة .

المطلب الأول : تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي .

وستناول فيه تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي وذلك بالخطوات الآتية:

أولا : الميزانية المالية المختصرة :

من أجل تسهيل دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة وجب إعداد الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة بعد الإطلاع على الكشوف المالية.

الجدول رقم (03): الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2013.2012.2011

الأصول	2011	2012	2013
الأصول الثابتة	588.058.759,21	912.516.692,90	908.554.114,73
الأصول المتداولة	2.265.197.521,95	2.645.431.102,57	2.959.953.800,07
قيم الاستغلال	217.339.337,09	343.762.212,87	411.881.812,86
قيم قابلة للتحقيق	1.349.915.290,01	1.409.955.675,28	2.224.833.662,73
قيم جاهزة	697.942.894,85	891.713.214,96	735.120.136,48
مجموع الأصول	2.853.256.281,16	3.557.947.795,47	3.868.507.914,80
الخصوم	2011	2012	2013
أموال خاصة	1.698.396.621,8	1.970.142.677,83	2.370.814.600,80
الديون طويلة الأجل	206.138.231,50	253.952.074,53	255.341.402,41
مجموع الأموال الدائمة	1.904.534.853,3	2.224.094.752,36	2.626.156.003,21
ديون قصيرة الأجل	948.721.427,86	1.333.853.043,11	1.242.351.911,59
مجموع الخصوم	2.853.256.281.16	3.557.947.795,47	3.868.507.914,80

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية.

ثانيا : حساب مؤشرات التوازن المالي

لتحليل التوازن المالي للمؤسسة يعتمد على ثلاث مؤشرات وهي كالتالي:

- رأس المال العامل؛
- احتياجات رأس المال العامل؛
- الخزينة .

1. **رأس المال العامل :** ويعتبر من أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة وهو يتكون من العناصر الآتية :

- **رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة**

جدول رقم (04): حساب رأس المال العامل الدائم للسنوات 2013/2012/2011

البيان / السنوات	2011	2012	2013
الأموال الخاصة	**1.698.396.621,8**	**1.970.142.677,83**	**2.370.814.600,80**
الديون طويلة الأجل	**206.138.231,50**	**253.952.074,53**	**255.341.402,41**
الأموال الدائمة	**1.904.534.853,3**	**2.224.094.752,36**	**2.626.156.003,21**
الأصول الثابتة	**588.058.759,21**	**912.516.692,90**	**908.554.114,73**
رأس المال العامل الدائم	**1.316.476.094,09**	**1.311.578.059,46**	**1.717.601.888,48**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

من الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال الثلاث سنوات المدروسة ، وهذا يعني أن الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة ، ومنه يمكن القول أن المؤسسة حققت توازن مالي خلا السنوات الثلاث . ونلاحظ أن رأس المال العامل الدائم انه انخفض قليلا في سنة 2012 مقارنة ب 2011 وهذا راجع إلى ارتفاع معتبر في الأصول الثابتة.

ومنه يمكن القول أن المؤسسة على مدار الثلاث سنوات حققت توازن مالي على المدى الطويل، حيث استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة ، كما تمكنت من تمويل احتياجاتها المالية الطويلة الأجل وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية .

وعلى العموم فإن رأس المال العامل الموجب يسمح بهامش أمان لمواجهة أي أخطار قد تواجه المؤسسة.

➢ **رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة**

جدول (05): حساب رأس المال العامل الخاص للسنوات 2013/2012/2011.

البيان/ السنوات	2011	2012	2013
الأموال الخاصة	**1.698.396.621,8**	**1.970.142.677,83**	**2.370.814.600,80**
الأصول الثابتة	**588.058.759,21**	**912.516.692,90**	**908.554.114,73**
رأس المال العامل الخاص	**1.110.337.862,59**	**1.057.625.984,93**	**1.462.260.486,07**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة .

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجب خلال فترة الدراسة ، هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية ، وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات هي مصادر داخلية وهو مؤشر ايجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية.

والملاحظة الثانية التي يمكن التكلم عنها هي أن قيمة رأس المال العامل الخاص قريبة من قيمة رأس المال العامل الدائم ، وهذا يعني أن قيمة الديون الطويلة الأجل صغيرة وهو مؤشر ايجابي للوضعية المالية للمؤسسة .

➢ **رأس المال العامل الإجمالي= قيم الاستغلال+ القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة**

جدول رقم (06): حساب رأس المال العامل الإجمالي للسنوات 2013/2012/2011.

البيان / السنوات	2011	2012	2013
قيم الاستغلال	**217.339.337,09**	**343.762.212,87**	**411.881.812,86**
القيم القابلة للتحقيق	**1.349.915.290,01**	**1.409.955.675,28**	**1812951849,76**
القيم الجاهزة	**697.942.894,85**	**891.713.214,96**	**735.120.136,48**
رأس المال العامل الإجمالي	**2.265.197.521,95**	**2.645.431.103,11**	**2.959.953.799,1**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال الفترة المدروسة ، هذا معناه أن قيمة الأصول الدوارة للمؤسسة في المؤسسة كبيرة وهذا يدل على اتساع النشاط الاستغلالي وهذا قد ينتج عنه اتساع في النتيجة من سنة إلى أخرى .

- **رأس المال العامل الأجنبي =الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل .**

جدول رقم (07) : حساب رأس المال العامل الأجنبي للسنوات 2013/2012/2011.

البيان / السنوات	2011	2012	2013
ديون طويلة الأجل	**206.138.231,50**	**253.952.074,53**	**255.341.402,41**
ديون قصيرة الأجل	**948.721.427,86**	**1.333.853.043,11**	**1.242.351.911,59**
رأس المال العامل الأجنبي	**1.154.859.659,36**	**1.587.805.117,64**	**1.497.693.314**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال ملاحظة الجدول يتبين لنا أن المؤسسة تعتمد على مجموع الديون وعلى الديون القصيرة الأجل في عملية توسيع نشاطها وتنشيط دورة استغلالها .

2. احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية).

جدول رقم (08): حساب احتياج رأس المال العامل للسنوات 2013/2012/2011.

البيان / السنوات	2011	2012	2013
الأصول المتداولة	**2.265.197.521,95**	**2.645.431.102,57**	**2.959.953.800,07**
القيم الجاهزة	**697.942.894,85**	**891.713.214,96**	**735.120.136,48**
الأصول المتداولة – القيم الجاهزة	**1.567.254.627,1**	**1.753.717.887,61**	**2.224.833.663,59**
الديون قصيرة الأجل	**948.721.427.86**	**1.333.853.043,11**	**1.242.351.911,59**
السلفات المصرفية	/	/	/
الديون قصيرة الجل – السلفات المصرفية	**948.721.427,86**	**1.333.853.043,11**	**1.242.351.911,59**
احتياج رأس المال العامل	**618.533.199,24**	**419.864.844,5**	**982.481.752**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احتياج رأس المال العامل موجب خلال سنوات الدراسة حيث قدر سنة 2011 بـ: 618.533.199,24 لينخفض سنة 2012 إلى 419.864.844،5 وهذا راجع إلى الانخفاض في احتياجات التمويل وزيادة معتبرة في موارد التمويل ليرتفع سنة 2013 إلى 982.481.752 وسبب هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع احتياجات التمويل و انخفاض في قيمة موار التمويل .

وهذه الوضعية تستلزم على المؤسسة القيام بتخفيض قيمة احتياجات التمويل إما عن طريق زيادة دوران المخزونات ، أو تخفيض المدة الممنوحة للعملاء، ومحاولة زيادة المدة المقدمة لها من موردي المؤسسة .

والشكل الموالي يوضح لنا مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة:

الشكل رقم (03) : يوضح مؤشرات التوازن المالي لرأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel

وذلك من خلال معطيات الجداول : (08/07/06/05/04).

3. الخزينة = رأس المال العامل الدائم – احتياجات رأس المال العامل

جدول رقم (09) حساب الخزينة للسنوات 2013/2012/2011.

البيان /السنوات	2011	2012	2013
رأس المال العامل الدائم	**1.316.476.094,09**	**1.311.578.059,46**	**1.717.601.888,48**
احتياجات رأس المال العامل	**618.533.199,24**	**419.864.844,5**	**982.481.752**
الخزينة	**697.942.894,85**	**891.713.214,96**	**735.120.136,48**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين (02) و(06).

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت خزينة موجبة خلال فترة الدراسة ، حيث كانت قيمة الخزينة في 2011 تقدر بـ : 697.942.894,8 دج، لترتفع سنة 2012 إلى 891.713.241,96 دج لتتراجع سنة 2013 إلى 735.120.136,48دج وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة القيم الجاهزة لتلك السنة .

وبالتالي فإن تفسير وجود خزينة موجبة خلال السنوات الثلاث ، أن المؤسسة استطاعت تغطية الاحتياج في رأس المال العامل بسبب وجود فائض في التمويل لذا يعني وجود تجميد في السيولة أي تجميد جزء من رأس المال العامل .

والشكل الموالي يبين لنا التغيرات في خزينة المؤسسة :

شكل رقم (04): يوضح تغيرات في الخزينة لسنوات الدراسة

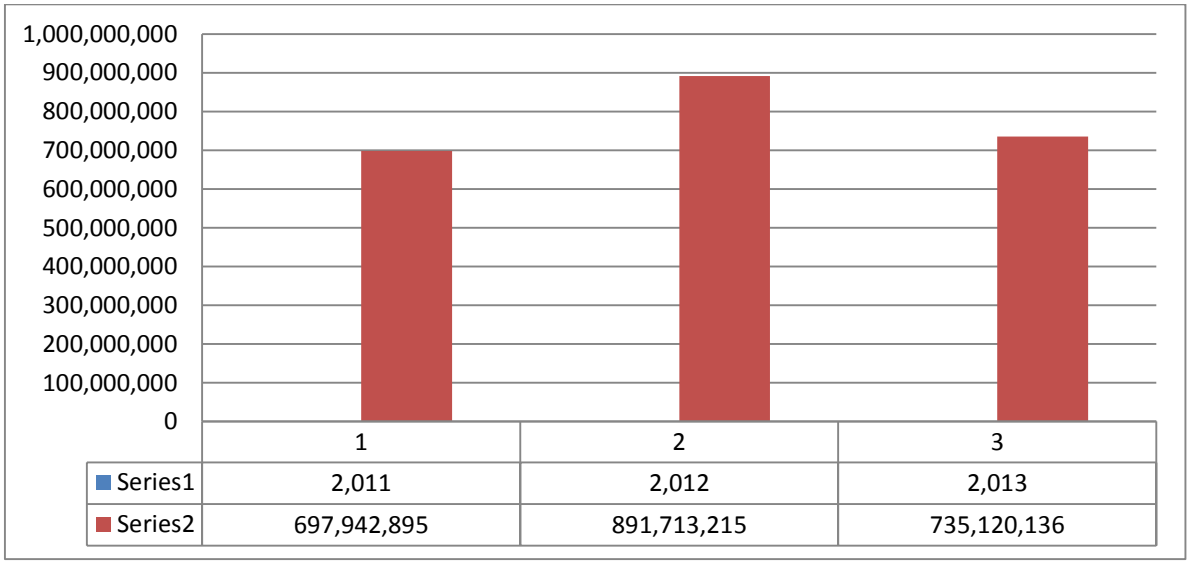

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel

المطلب الثاني : تقييم الأداء باستعمال نسب السيولة والنشاط

سنحاول في هذا المطلب تقييم أداء المؤسسة باستعمال نسب السيولة والنشاط

الفرع الأول : نسب التمويل

1.نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

الجدول (10) : نسبة التمويل الدائم

البيان / السنوات	2011	2012	2013
الأموال الدائمة	1.904.534.853,3	2.224.094.752,36	2.626.156.003,21
الأصول الثابتة	588.058.759,21	912.516.692,90	908.554.114,73
نسبة التمويل الدائم	3,23	2,43	2,89

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من الجدول أن نسبة التمويل الدائم أكبر من (1) خلال سنوات الدراسة ، وهذا مؤشر جيد بالنسبة لوضعية المؤسسة ، فهذه النسبة تبين لنا مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة . وبما أنها موجبة فإنه يمكن القول أن الديون طويلة الأجل استطاعت أن تغطي جزءا من الأصول الثابتة للمؤسسة.

2. نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

الجدول (11) : نسبة التمويل الخاص

البيان / السنوات	2011	2012	2013
الأموال الخاصة	1.698.396.621,8	1.970.142.677,83	2.370.814.600,80
الأصول الثابتة	588.058.759,21	912.516.692,90	908.554.114,73
نسبة التمويل الخاص	2,88	2,15	2,6

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص اكبر من (1) أو موجبة ، وهذا يبن لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة ، أي قدرة أموال المساهمين على تغطية الأصول الثابتة وهذا يعتبر مؤشرا جيدا للوضعية المالية للمؤسسة .

3. نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

جدول رقم (12) : نسبة الاستقلالية المالية

البيان / السنوات	2011	2012	2013
الأموال الخاصة	1.698.396.621,8	1.970.142.677,83	2.370.814.600,80
مجموع الديون	1.154.859.659,36	1.587.805.117,64	1.497.693.314
نسبة الاستقلالية المالية	1,47	1,24	1,58

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من الجدول نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية للسنوات الثلاث كانت موجبة ، حيث أن نسبة الاستقلالية المالية تعبر عن وزن الديون داخل المؤسسة فإذا كانت هذه النسبة صغيرة فهذا يعني أن المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون ، لكن النسب الثلاث كانت اكبر من (1) وهذا يدل على أن المؤسسة تتعامل بمرونة مع الدائنين في اقتراض وتسديد الديون ، وأيضا يسمح للمؤسسة بتقديم ضمانات قوية عن احتاجت إلى قروض إضافية مستقبلا.

والشكل الموالي يبين لنا نسب التمويل داخل المؤسسة :

الشكل رقم (05): يوضح لنا نسبة التمويل الدائم والخاص ونسبة الاستقلالية المالية

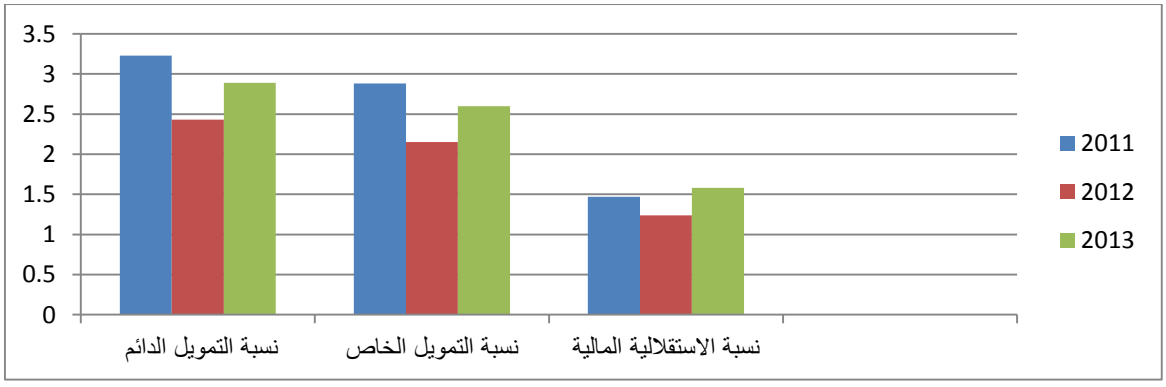

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

وذلك باستعمال معطيات الجداول :(12/11/10)

4. نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الصول × 100

الجدول رقم (13) : نسبة التمويل الخارجي

البيان / السنوات	2011	2012	2013
مجموع الديون	1.154.859.659,36	1.587.805.117,64	1.497.693.314
مجموع الأصول	2.853.256.281,16	3.557.947.795,47	3.868.507.914,80
نسبة التمويل الخارجي	%40,47	%44,62	%38,71

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الخارجي أقل من (0.5) وهي نسبة ليست كبيرة ، وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على أموال خارجية لتغطية أصولها ، لكن ليس بنسبة كبيرة .

والشكل الموالي يبن لنا نسبة التمويل الخارجي للمؤسسة :

الشكل رقم (06) : يوضح نسبة التمويل الخارجي خلال (2011-2012-2013)

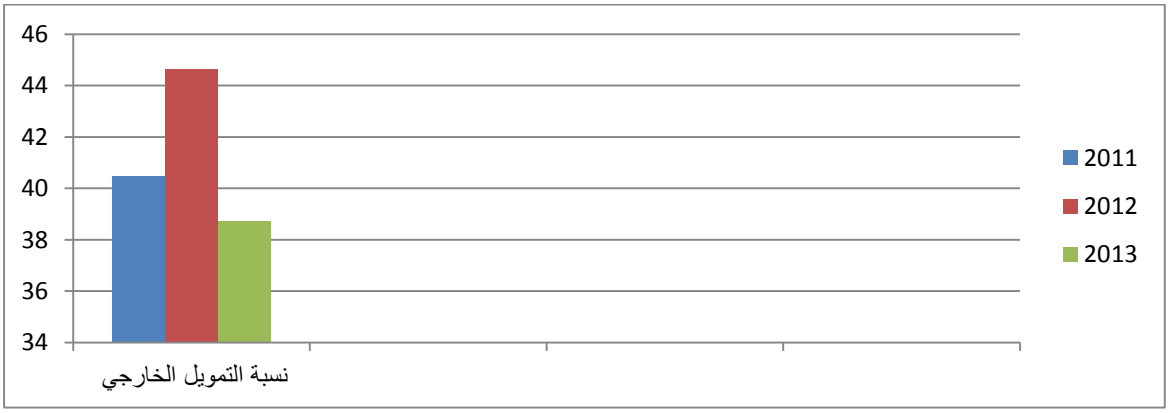

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel

وذلك من خلال استعمال معطيات الجدول (13)

الفرع الثاني : نسبة السيولة

1.نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

جدول رقم (14) : نسبة السيولة العامة

البيان / السنوات	2011	2012	2013
الأصول المتداولة	2.265.197.521,95	2.645.431.102,57	2.959.953.800,07
الديون قصيرة الأجل	948.721.427,86	1.333.853.043,11	1.242.351.911,59
نسبة السيولة العامة	2,38	1,98	2,38

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة كانت موجبة واكبر من (1) ، هذا يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل ، وهذا يعني أن المؤسسة في وضعية جيدة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير وذلك بفضل السيولة التي لديها .

2. نسبة السيولة المختصرة = (القيم القابلة للتحقيق+القيم الجاهزة)/الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (15) : نسبة السيولة المختصرة

البيان / السنوات	2011	2012	2013
القيم القابلة للتحقيق	1.349.915.290,01	1.409.955.675,28	2.224.833.662,73
القيم الجاهزة	697.942.894,85	891.713.214,96	735.120.136,48
المجموع	2.047.858.184,86	2.301.668.890,24	2.959.953.799,21
الديون قصيرة الأجل	948.721.427,86	1.333.853.043,11	1.242.351.911,59
نسبة السيولة المختصرة	2,15	1,72	2,38

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول المبين أعلاه أي الجدول (15) نلاحظ أن قيمة نسبة السيولة تتراوح بين 1,72 و 2,38 خلال فترة الدراسة وهي نسبة مرتفعة قليلا ، ويعود هذا الارتفاع في النسبة إلى قيمة الزبائن والتي تعتبر قيمتها مرتفعة بالنسبة للأصول ، ومن أجل الوصول إلى نسبة نموذجية يجب على المؤسسة النظر في سياسة تحصيل ديونها لدى الغير .

والشكل الموالي يبن لنا التغيرات في نسبة السيولة العامة والمختصرة للمؤسسة :

الشكل رقم(07): يوضح تغيرات في نسبة السيولة العامة والمختصرة

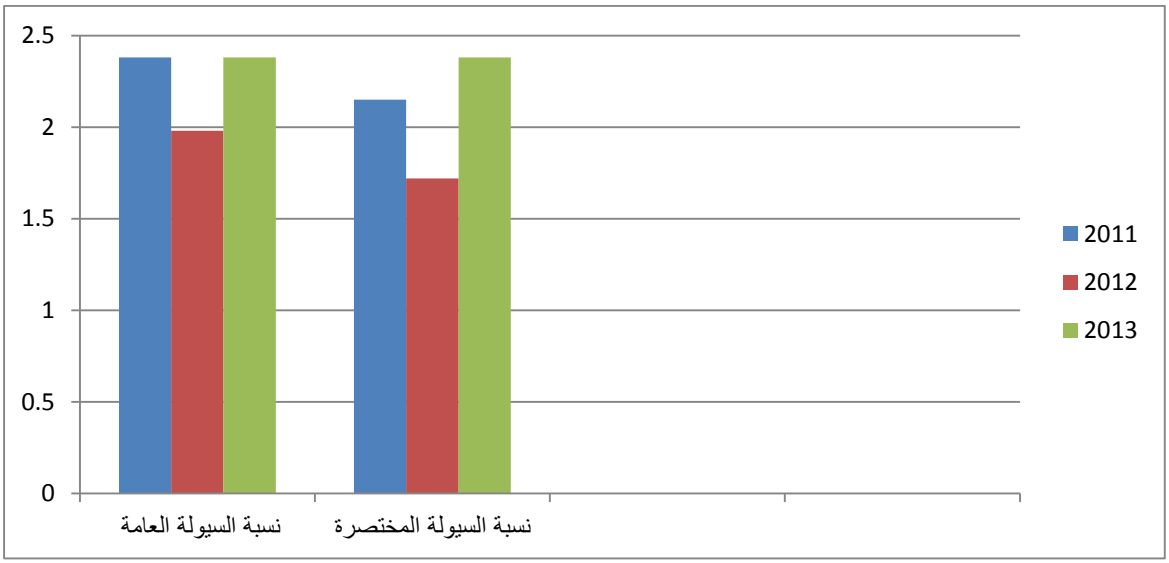

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

وذلك باستخدام معطيات الجدولين (15/14)

3. نسبة السيولة الآنية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (16) : نسبة السيولة الآنية

البيان / السنوات	2011	2012	2013
القيم الجاهزة	697.942.894,85	891.713.214,96	735.120.136,48
الديون قصيرة الأجل	948.721.427,86	1.333.853.043,11	1.242.351.911,59
نسبة السيولة الآنية	%73,65	%66,85	%59,17

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة في سنة 2011 كانت 73,56% وسنة 2012 كانت 66,85% وهذين النسبيتين مرتفعتين ، وهذا يدل على أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها . أما سنة 2013 فانخفضت النسبة إلى 59,17% وهنا يمكن القول أن المؤسسة احتفظت بقدر معقول من السيولة ، وهذا يشير إلى أن المؤسسة لا تجد أي صعوبات في الوفاء بالتزاماتها في تواريخ استحقاقها ، وهذه النسبة تزيد من ثقة ممولي المؤسسة .

الشكل الموالي يبن لنا التغيرات في نسبة السيولة الآنية للمؤسسة :

الشكل رقم (08): يوضح لنا تغيرات نسب السيولة الآنية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

وذلك بالاعتماد على معطيات الجدول (16)

الفرع الثالث : نسب النشاط .

1.الزبائن

- **مدة التحصيل من الزبائن = (الزبائن +أوراق القبض) /رقم الأعمال السنوي × 360**

جدول (17) : مدة التحصيل من الزبائن

البيان/ السنوات	2011	2012	2013
الزبائن	1.249.742.183,69	1.127.677.349,58	1.763.411.085,67
أوراق القبض	0.00	0.00	0.00
رقم الأعمال السنوي	1.735.246.903,84	1.818.793.806,09	2.021.449.941,08
رقم الأعمال × 17 %	2.030.238.877,49	2.127.988.753,12	2.365.096.431,06
مدة التحصيل من الزبائن	222 يوم	191 يوم	268 يوم

المصدر : من إعداد الطالب من الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج

أنظر الملاحق رقم (12/11/07/06/02/01)

- **عدد التحصيلات من الزبائن =رقم الأعمال السنوي/ (الزبائن + أوراق القبض)**

الجدول (18) : عدد التحصيلات من الزبائن

البيان / السنوات	2011	2012	2013
رقم الأعمال × 17 %	2.030.238.877,49	2.127.988.753,12	2.365.096.431,06
أوراق القبض	0.00	0.00	0.00
الزبائن	1.249.742.183,69	1.127.677.349,58	1.763.411.085,67
عدد التحصيل من الزبائن	1,62	1,88	1,34

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المحاسبية وحساب النتائج

أنظر الملاحق رقم (12/11/07/06/02/01)

نلاحظ من الجدول أن عدد التحصيلات من الزبائن لا يتجاوز مرتين سنويا وهو عدد قليل بالنسبة لسير نشاط المؤسسة ، ومن اجل تفادي ذالك يجب على المؤسسة مراجعة سياسة البيع بالأجل .

أو يمكن استنتاج عدد تحصيلات الزبائن مباشرة وذلك بقسمة : 360/ مدة التحصيلات

222/360= 1,62 بالنسبة لسنة 2011 و 191/360 = 1,88 لسنة 2012 و 268/360 = 1,34 بالنسبة لسنة 2013

2. الموردين

- **مدة التسديد للموردين = (موردين + أوراق الدفع)/ المشتريات السنوية×360.**

الجدول رقم (19) : مدة التسديد للموردين

البيان / السنوات	2011	2012	2013
الموردين	97.232.664,66	151.635229,44	114.102.099,26
أوراق الدفع	0.00	0.00	0.00
المشتريات السنوية	484.816.673,44	437.991.627,66	610.924.531,38
مدة التسديد للموردين	72 يوم	124 يوم	67 يوم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج

أنظر الملاحق رقم (12/13/07/08/02/03)

من الجدول نلاحظ أن ما تمكثه عملية الشراء من لحظة استلام المشتريات إلى أن يتم التسديد هي في الغالب تتراوح بين 67 يوم إلى 124 يوم .

- **عدد التسديدات للموردين = المشتريات السنوية / (الموردين + أوراق الدفع)**

الجدول رقم (20) : عدد التسديدات للموردين

البيان/ السنوات	2011	2012	2013
المشتريات السنوية	484.816.673,44	437.991.627,66	610.924.531,38
الموردين	97.232.664,66	151.635229,44	114.102.099,26
أوراق الدفع	0.00	0.00	0.00
عدد التسديدات للموردين	5	2,9	5,37

المصدر: من إعداد الطالب من الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج .

أنظر الملاحق رقم (12/13/07/08/02/03)

نلاحظ من الجدول أن عدد التسديدات للموردين تتراوح بين ثلاث إلى خمس مرات سنويا .

أو يمكن استنتاج عدد تسديدات الموردين من خلال العالقة التالية : 360/ مدة تسديد الموردين

3. معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول

الجدول رقم (21) : معدل دوران الأصول .

البيان / السنوات	2011	2012	2013
صافي المبيعات	1.735.246.903,84	1.818.793.806,06	2.021.449.941,08
مجموع الأصول	2.853.256.281,16	3.557.947.795,47	3.868.507.914,80
معدل دوران المخزون	0,60	0,51	0,52

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة وجدول النتيجة.

أنظر الملاحق (11/06/02)

نلاحظ من الجدول أن معدل دوران إجمالي الأصول لسنة 2011 قدر بـ : 0,60 هذا يعني أن كل 100 دينار مستثمر في المؤسسة سنة 2011 يولد 0,60 دينار من المبيعات ، وهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها و أن المؤسسة تعمل في حدود مستوى طاقتها . أما في 2012

و2013 فقد انخفض المعدل إلى 0,51 و 0,52 وهذا ما يعني انخفاض كفاءة الإدارة ، لكن يبقى المعدل في المستوى المقبول ، ولتفادي الانخفاض إما أن تقوم المؤسسة باستغلال كامل أصولها أو بيع جزء من أصولها غير المستعملة .

4. معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / مجموع الأصول الثابتة.

الجدول (22): معدل دوران الأصول الثابتة

البيان / السنوات	2011	2012	2013
صافي المبيعات	**1.735.246.903,84**	**1.818.793.806,06**	**2.021.449.941,08**
الأصول الثابتة	**588.058.759,21**	**912.516.692,90**	**908.554.114,73**
م . د الأصول الثابتة	**2,95**	**1,99**	**2,22**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة وحساب النتائج

أنظر الملاحق (11/06/02)

نلاحظ من الجدول أن كل 100 دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد لنا 2,95 دينار من المبيعات سنة 2011 و1,99 من المبيعات سنة 2012 و 2,22 دينار سنة 2013 ، ويعتبر هذا مؤشرا لمدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها ، يعني كفاءة الأصول الثابتة و قدرتها على تحقيق الإيرادات للمؤسسة.

والشكل الموالي يبين لنا تغيرات نسبة النشاط داخل المؤسسة :

الشكل رقم (09): يوضح تغيرات نسب النشاط

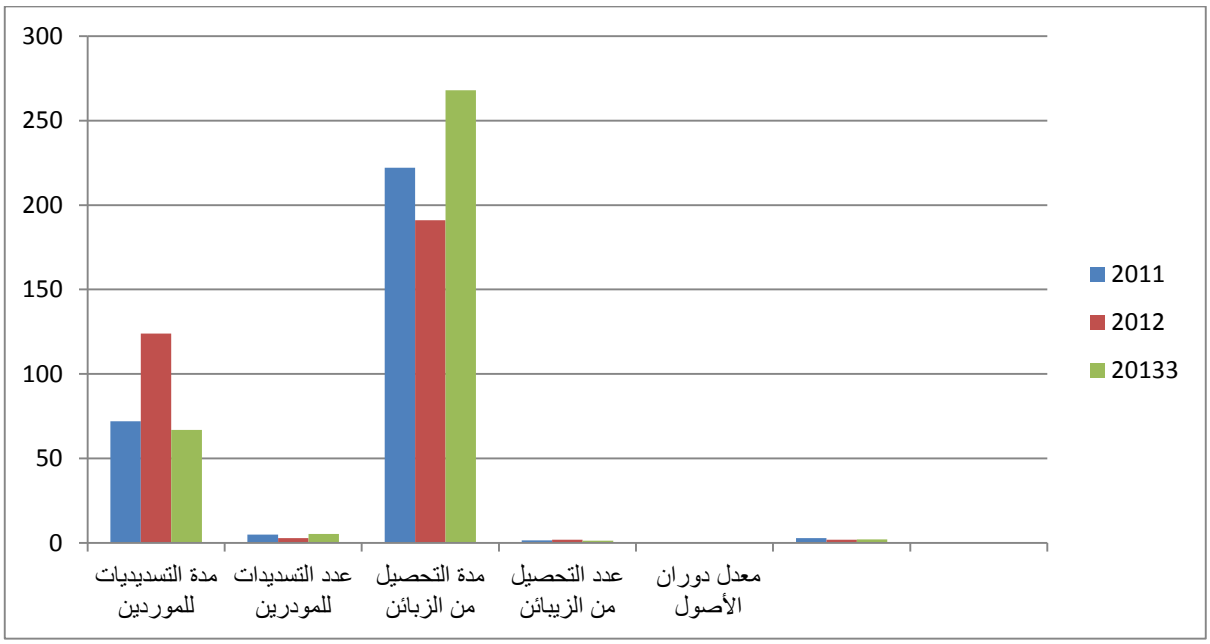

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

وذلك باستعمال معطيات الجداول (22/21/20/19/18/17)

المطلب الثالث : تقييم الأداء عن طريق نسب الربحية المردودية.

الفرع الأول : الربحية

1.هامش الربح الإجمالي = الربح الإجمالي / المبيعات

الجدول (23) : هامش الربح الإجمالي

البيان / السنوات	2011	2012	2013
الربح الإجمالي	532.085.220,59	310.506.934,82	463.457.121,10
المبيعات	1.735.246.903,84	1.818.793.806,06	2.021.449.941,08
هامش الربح الإجمالي	%30,66	%17,07	%22,92

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.

أنظر الملاحق (11/06/02)

نلاحظ من الجدول أن هامش الربح تراجع بالنسبة لسنة 2012 و2013 على التوالي مقارنة بسنة 2011 وهذا راجع إلى عدم تحكم المؤسسة في تكاليفها .

2. هامش الربح الصافي = الربح الصافي / المبيعات

الجدول (24) : هامش الربح الصافي

البيان / السنوات	2011	2012	2013
الربح الصافي	**390.897.934,47**	**198.280.552,60**	**303.279.992,08**
المبيعات	**1.735.246.903,84**	**1.818.793.806,06**	**2.021.449.941,08**
هامش الربح الصافي	**%22,52**	**%10,90**	**%15**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.

أنظر الملاحق (11/06/02)

نلاحظ من الجدول أن هامش الربح تراجع بشكل ملحوظ بالنسبة لسنة 2012 و2013 على التوالي وهذا راجع إلى عدم تحكم المؤسسة في تكاليفها. وان كل 100 دينار من المبيعات تعطينا 22.52 دج كقيمة صافية من الأرباح و 10.90 دج لسنة 2012 و15 دج لسنة 2013.

3. معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح / مجموع الأصول .

الجدول (25) : معدل العائد على الاستثمار

البيان / السنوات	2011	2012	2013
الربح الصافي	**390.897.934,47**	**198.280.552,60**	**303.279.992,08**
مجموع الأصول	**2.853.256.281,16**	**3.557.947.795,47**	**3.868.507.914,80**
معدل العائد على الاستثمار	**%13,70**	**%5,57**	**%7,83**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المحاسبية وجدول النتيجة

أنظر الملاحق رقم (12/11/07/06/02/01)

نلاحظ من الجدول أن كل 100 دينار من أصول المؤسسة يعطي لنا ربحا بمقدار 13,7 دينار في سنة 2011 وتراجع مقدار الربح إلى 5,57 دينار سنة 2012 و7,83 دينار سنة 2013.

4. معدل العائد على الأموال الخاصة = صافي الربح / الأموال الخاصة .

الجدول (26) : معدل العائد على الأموال الخاصة

البيان / السنوات	2011	2012	2013
الربح الصافي	390.897.934,47	198.280.552,60	303.279.992,08
الأموال خاصة	1.698.396.621,8	1.970.142.677,83	2.370.814.600,80
م. العائد على الأموال الخاصة	%23,01	%10,06	%12,79

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المحاسبية وجدول النتيجة .

أنظر الملاحق رقم (12/13/07/08/02/03)

من الجدول نلاحظ أن كل 100 دينار مستثمر من الأموال الخاصة يعطي ربحا صافيا قدره 23,01 دينار سنة 2011 ثم تراجع الربح إلى 10,06 دينار و12,79 دينار سنتي 2012 و2013 .

والشكل الموالي يبن لنا تغيرات نسب الربحية داخل المؤسسة :

الشكل رقم (10) : يوضح تغيرات نسب الربحية

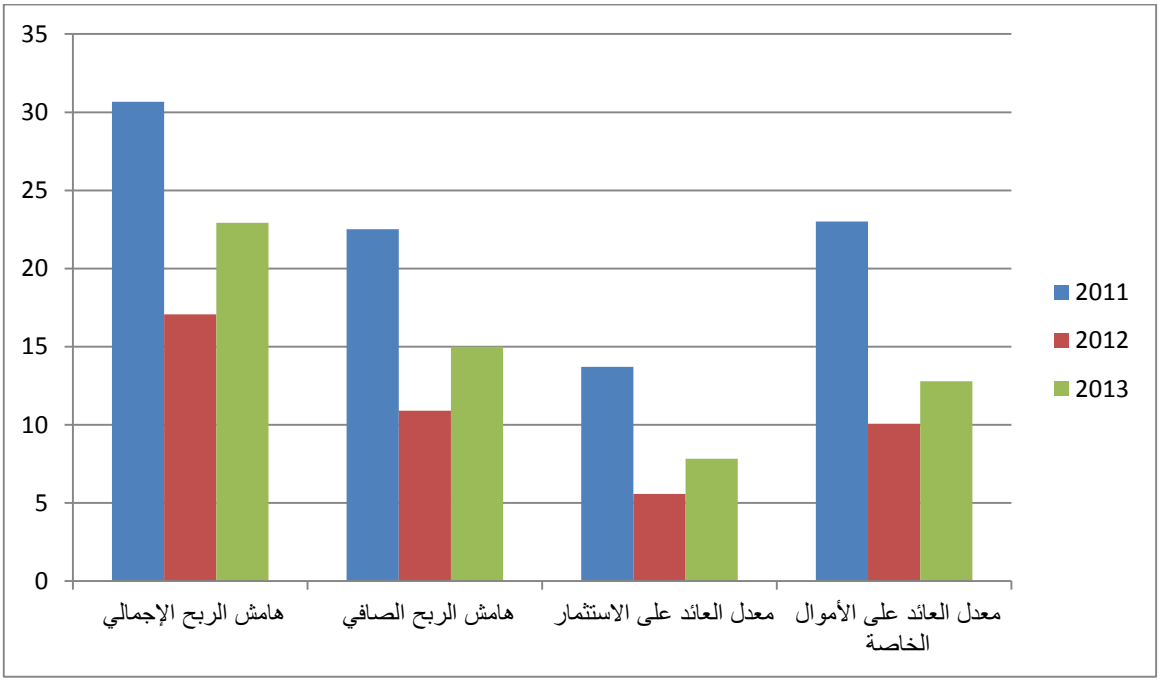

المصدر : بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

وذلك باستخدام معطيات الجداول (26/25/24/23)

الفرع الثاني : المردودية

1.المردودية الاقتصادية = الفائض الإجمالي لاستغلال / الأموال الاقتصادية

الجدول رقم (27) : المردودية الاقتصادية

البيان / السنوات	2011	2012	2013
الفائض الإجمالي لاستغلال	632.077.803,54	565.680.756,40	621.286.286,94
الأموال الخاصة	1.698.396.621,8	1.970.142.677,83	2.370.814.600,80
الديون طويلة الأجل	206.138.231,50	253.952.074,53	255.341.402,41
الأموال الاقتصادية	1.904.534.853,3	2.224.094.752,36	2.626.156.003,21
المردودية الاقتصادية	%33,18	%25,43	%23,65

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة وحساب النتائج

أنظر الملاحق (11/06/02)

من خلال الجدول يتضح لنا بأن عائد المؤسسة من نشاطها الاستغلالي بالنسبة لسنة 2011 يقدر ب 33,18% وفي 2012 قدر بـ: 25,43% وفي سنة 2013 قدر بـ: 23،65 % أي أن رؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسة أعطت مردودا إيجابيا .

2. المردودية المالية : النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

جدول رقم (28) : المردودية المالية

البيان / السنوات	2011	2012	2013
النتيجة الصافية	390.897.934,47	198.280.552,60	303.279.992,08
الأموال الخاصة	1.698.396.621,8	1.970.142.677,83	2.370.814.600,80
المردودية المالية	%23,01	%10,06	%12,79

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة وحساب النتائج

أنظر الملاحق (11/06/02)

إن ارتفاع المردودية المالية لسنة 2011 إلى 23,01 % كان بسبب ارتفاع النتيجة الصافية مقارنة بالموال الخاصة وانخفاضها في 2012 و2013 إلى 10,06 %و 12,79% هذا بسبب انخفاض النتيجة الصافية مقارنة بالأموال الخاصة . وبما أن المردودية موجبة فإن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة سيؤدي إلى ربح إضافي .

3. المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

جدول رقم (29) : المردودية التجارية

البيان / السنوات	2011	2012	2013
الربح الصافي	390.897.934,47	198.280.552,60	303.279.992,08
المبيعات	1.735.246.903,84	1.818.793.806,06	2.021.449.941,08
المردودية التجارية	%22,52	%10,90	%15

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

أنظر الملاحق (11/06/02)

توضح لنا هذه لنسبة مقدار الأرباح التي حققتها المؤسسة مقابل كل وحدة واحدة من صافي المبيعات وفيما يلي شكل يمثل تطور معدلات المردودية في المؤسسة خلال فترة الدراسة.

والشكل الموالي يبن لنا تغيرات نسب المردودية للمؤسسة:

الشكل رقم: (11) يوضح تغيرات نسب المردودية

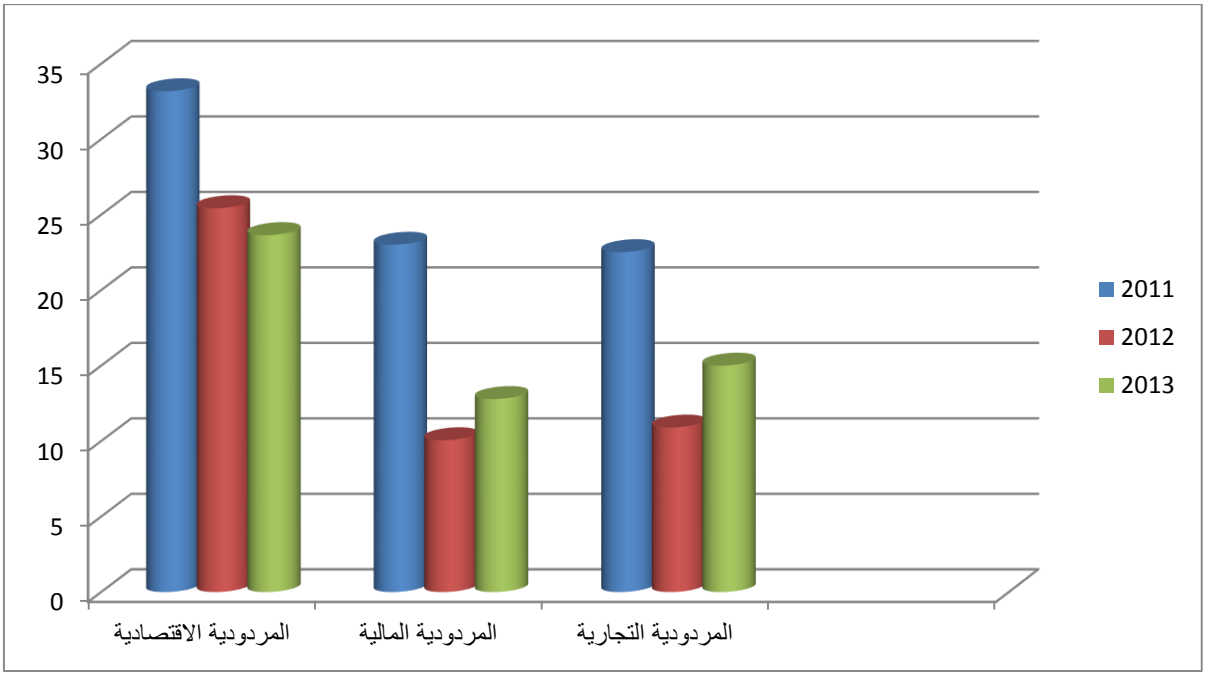

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات نظام Excel

وذلك باستعمال معطيات الجداول : (29/28/27).

4.الرافعة المالية = المردودية المالية – المردودية الاقتصادية

جدول رقم (30): الرافعة المالية

البيان / السنوات	2011	2012	2013
المردودية المالية	%23,01	%10,06	%12,79
المردودية الاقتصادية	%33,18	%25,43	%23,65
الرافعة المالية	10,17-	15,37-	10,86-

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين (27) (28) .

نلاحظ من الجدول أن الرفع المالي سالب وهذا معناه أن المؤسسة تغطي كل المصاريف المتعلقة بفوائد الديون الطويلة الأجل ، والباقي يزيد في مردودية الشركة ، أن اثر الاستدانة على المؤسسة هو أثر ايجابي .

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل والذي تم فيه إسقاط الجانب النظري على الجانب العملي في دراسة حالة مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية وذلك من خلال محاولة تقييم أدائها المالي باستخدام مؤشرا ت التوازن المالي والنسب المالية تبين أن :

- المؤسسة حققت وضعية مالية جيدة من خلال رأس مال عامل دائم موجب وحققت توازن مالي جيد من خلال تحقيقها لخزينة موجبة ، هذا يعني ان المؤسسة استطاعت توفير سيولة كافية للوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها إضافة إلى استقلاليتها عن الديون طويلة الأجل واعتمادها بشكل كبير على تمويل احتياجاتها من خلال مواردها الخاصة .
- خزينة موجبة خلال السنوات الثلاث يدل على أن المؤسسة استطاعت تغطية الاحتياج في رأس المال العامل بسبب وجود فائض في التمويل .
- المؤسسة في وضعية جيدة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير وذلك بفضل السيولة التي لديها .
- الاستقلالية المالية للمؤسسة جيدة يعني أن المؤسسة تتعامل بمرونة مع الدائنين في اقتراض وتسديد الديون ، وأيضا يسمح للمؤسسة بتقديم ضمانات قوية غن احتاجت إلى قروض إضافية مستقبلا.
- معدلات المردودية والربحية جيدة ، وقد حققت شروط التوازن .

خاتـــمة

من خلال تناول موضوع أهمية مصداقية القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، فلقد تم تسليط الضوء على القوائم المالية والتي تعتبر المصدر الرئيسي في المؤسسة للمعلومات المحاسبية التي يطلبها مختلف المستخدمين لها والمهتمين بالوضعية المالية للمؤسسة ، وتعتبر الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة من أهم أنواع القوائم المالية ، ومحاولة ربط هذه القوائم بتقييم الأداء المالي للمؤسسة والذي يعتبر مهما أيضا لعدة أطراف ، فمثلا الزبائن ينظرون إلى أداء المؤسسة في قدرتها على توفير احتياجاتهم وتلبية رغباتهم ، أما العمال والموظفين فينظرون إلى أهمية الأداء في قدرته على توفير الجو الملائم للعمل وضمان استمرارية المؤسسة ، أما جانب الدولة فينظرون إلى الأداء بماذا يستطيع توفيره لمصلحة الضرائب والمساهمة في الدخل القومي .

فعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعتبر تقنية ووسيلة جد فعالة لمعرفة نقاط القوة و الضعف وتفادي المخاطر التي قد تعرقل سير نشاط المؤسسة ، ويبين أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استعمالها في تقييم الأنشطة المالية ، وكيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرض الواقع للمؤسسة ، ويمكن للأداء المالي أيضا من وضع برنامج مستقبلي يمكن أن تسير عليه المؤسسة ويساعدها في اتخاذ قراراتها المستقبلية .

نتائج الدراسة :

ولقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

أ- النتائج النظرية :

لقد تمحورت الدراسة النظرية حول مفاهيم حول القوائم المالية والقواعد والاعتبارات المنظمة لها في الفصل الأول ، أما في الفصل الثاني فقد تم التطرق إلى مفاهيم الأداء المالي وكيفية تقييمه والمؤشرات المستعملة في عملية التقييم ونوجزها فيما يلي :

- تعتبر القوائم المالية من أكثر التقارير المحاسبية أهمية ، وعرضها بصورة صادقة وشفافة يسمح للإدارة والمساهمين من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة .
- عرض معلومات محاسبية بدقة ووضوح وبطريقة قانونية يسمح بتشجيع المستثمرين في جلب الأموال للمؤسسة.
- تتمثل عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة في تقييم أنشطة المؤسسة ، بواسطة مجموعة من المؤشرات وتكون هذه العملية في نهاية فترة معينة .

- مؤشرات التوازن المالي والسيولة و المردودية ، تعتبر من أهم أدوات التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية .

ب-النتائج التطبيقية :

بعد تقييم الأداء بالنسبة لمؤسسة صيانة المعدات الصناعية ، تم الوصول إلى جملة من النتائج وهي كما يلي :

- تطور أصول وخصوم المؤسسة من سنة إلى أخرى ، وذالك من خلال زيادة الأصول الثابتة والمتداولة ، وكذلك الزيادة في الأموال الخاصة.
- المؤسسة في وضعية مالية جيدة وهذا من خلال المعلومات المحاسبية الخاصة بها والتي تظهر نتائج سنوات الدراسة (2011-2012-2013).
- حققت المؤسسة خلال الثلاث سنوات رأس مال عامل موجب ، فالمؤسسة تمول جزءا من أصولها المتداولة بأموال دائمة فهي إذن حققت هامش أمان .
- المؤسسة متوازنة ماليا في السنوات الثلاث وهذا لتحقق شرط التوازن المالي .
- تتمتع المؤسسة بسيولة جيدة خلال سنوات الدراسة ، فقد تبين أن المؤسسة استطاعت الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل.
- حققت المؤسسة مردودية جيدة خلال سنوات الدراسة ، من خلال تحقيقها لعائد جديد من وراء الأموال الخاصة .
- حققت المؤسسة ربحا صافيا عن كل مبلغ مستثمر في الأصول الأموال الخاصة .
- المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية جيدة وهذا ما يكسبها سمعة جيدة في السوق سواء لدى العملاء أو لدى المقرضين.

اختبار فرضيات الدراسة :

- **بالنسبة للفرضية الأولى :** محققة ، فقد تبين لنا من خلال الدراسة أن القوائم المالية هي عبارة عن ترجمة لمعلومات محاسبية ، يتم إعدادها وفقا لقواعد واعتبارات عامة ، وأن عرضها يعبر بصدق عن الوضعية المالية للمؤسسة .
- **بالنسبة للفرضية الثانية :** يقوم تقييم الأداء المالي للمؤسسة على أهمية النتائج التي وصلت إليها والموارد المتاحة ، مقارنة بالأهداف المخطط لها مسبقا وذلك بطرق وأساليب علمية .

- **بالنسبة للفرضية الثالثة:** تحدد معايير ومؤشرات الأداء المالي بأهم النسب المالية الأكثر دلالة وتعبيرا عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- **بالنسبة للفرضية الرابعة :** عرض البيانات المالية والمعلومات المحاسبية بشكل واضح وبصورة صادقة ، ساهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و تحليل وضعيتها المالية بصورة جيدة .

التوصيات :

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات الآتية :

- ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة
- يجب الحرص على أن تكون الافصاحات كافية في القوائم المالية
- أن تولي اهتماما لعملية تقييم الأداء المالي ، وهذا للوقوف على نقاط القوة و الضعف من اجل اتخاذ القرارات المناسبة في المستقبل .

الآفاق المستقبلية :

- أثر ترابط معايير التقارير المالية الدولية مع معايير المراجعة الدولية على تقييم الداء المالي للمؤسسة .

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية:

1.الكتب:

1. إلياس بن الساسي ، توفيق قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية)،الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر الأردن ، 2006.
2. أمين أحمد السيد لطفي ، نظرية المحاسبة ، القياس والإفصاح ،مصر، 2007.
3. أمين السيد لطفي ، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة ، الدار الجامعية مصر، 2008.
4. توفيق محمد عبد المحسن ، تقييم الأداء المالي مدخل جديد لعالم جديد ، دار الفكر العربي مصر ، 2003.
5. حسين يوسف القاضي ، سمير معذى الريشاني ، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية، ج1، دار الثقافة ، عمان ، الأردن ، 2012.
6. خميسي شيحة ،التسيير المالي للمؤسسة ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر ، 2010.
7. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية ، ط 1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008.
8. دادن عبد الغني ، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الباحث الجزائر العدد الرابع ، 2006.
9. رضوان حلوة حنان ، النموذج المحاسبي المعاصر ،ط2، دار وائل ، عمان ، الأردن ، 2006.
10. زغيب مليكة ، بشنقير ميلود ،التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2010.
11. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض ، 2000.
12. صالح مهدي محسن العامري،الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
13. صلاح الدين حسن السيسي ، دراسات الجدوى و تقييم المشروعات ، دار الفكر العربي ،مصر الطبعة الأولى ،2003 .
14. طارق حماد عبد العال ، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل ، الدار الجامعية مصر ، 2002.

15. طارق عبد العال حماد ،التقارير المالية ، 2005، الدر الجامعية ، مصر.
16. طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2006.
17. عبد الرحمن عطية ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ، دار جيطلي برج بوعريريج ، الجزائر ، 2009.
18. عبد المحسن توفيق محمد، تقييم الأداء ، دار النهضة العربية مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة مصر ، 1998.
19. عدنان تايه النعيمي وآخرون،الإدارة المالية النظرية والتطبيق،دار المسيرة للنشر،عمان الأردن، 2007.
20. عمر الصخري ، اقتصاد المؤسسة ، ط 4 ، ديوان المطبو عات الجامعية ، الجزائر،
21. فارس رشيد البياتي ، محاسبة الأداء في المؤسسة الخدماتية، الطبعة 1،دار آية للنشر والتوزيع،عمان،2008.
22 . فلاح حسن الحسني،مؤيد عبد الرحمان الدوري،إدارة البنوك،(مدخل كمي واستراتيجي معاصر)،دار وائل للنشر،عمان،2005.
23 . لسلوس المبارك ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004.
24 . مجيد الكرخي ، تقويم الأداء ، دار مناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007.
25 . محمد أبو نصار ، جمعة حميدات ، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجواني النظرية والعلمية)، دار وائل لنشر، عمان، الأردن ، 2008.
26 . محمد أبو نصار ، جمعة حميدات ، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ، ط 3 ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، 2009
27 . محمد صالح الحناوي ،الإدارة المالية و التمويل ،الدار الجامعية الإسكندرية ،2000
28 . منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، ط4، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، مصر
29 . وليد ناجي الحيالي ،المحاسبة المتوسطة (مشاكل القياس المحاسبي) ،دار حنين ،الأردن ..2007

2.الرسائل والمذكرات :

1. جودي محمد رمزي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية علوم التسير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.
2. نوبلي نجلاء ،استخدام ادوات المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015/2014
3. عادل عشي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة
4. قشيش أسماء، دور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، 2012.
5. دحماني هدى،تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم تسيير جامعة مسيلة ، 2015/2014.

3.المجلات والملتقيات:

1. عبد المليك مزهودة ، الأداء بين الكفاءة والفعالية- مفهوم وتقييم،العدد1،مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة، ،نوفمبر 2001.

2. السعيد بريش ، نعيمة يحياوي ، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم اداء المنظمات وزيادة فعاليتها ، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، الطبعة الثانية ورقلة ، 22-23 نوفمبر 2011.

4. القوانين :

1. جريدة رسمية : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المؤرخة في 25 ماي 2008 ، العدد 27 المواد 8-12،المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 28 ماي 2008 ، المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 المؤرخ في 27 نوفمبر 2007.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,العدد 19 ،2009/03/25 ،قرار مؤرخ 2008/07/26 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية .

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

1. Abdellatif Khemakhem, la dynamique du contrôle de gestion,Dunod, 2ed, Paris, 1976.

2. Bernard colasse , Gestion financier de l'enterprise , 3 eme ED , PUF 1993.

ملخص الدراسة :

تلعب القوائم المالية دورا هاما في أعطاء صورة عن وضعية المؤسسة ، وذلك باعتبارها العنصر الأساسي في عملية تقييم المؤسسة من الجاني المالي ، لذا يجب أن تكون هذه القوائم معدة بشكل واضح وصادق وأكثر شفافية لتسهيل عملية القراءة من طرف مستخدمي هذه القوائم سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها . كما تعتبر القوائم المالية العنصر الرئيسي في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، إذ أن عملية التقييم تمكن المؤسسة من مراقبة نشاطها خلال دورة استغلالها واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجو الوصول إليها وهذا ما هدفت إليه الدراسة، وذلك من خلال محاولة إبراز دور مصداقية القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .

الكلمات المفتاحية : القوائم المالية ، تقييم الأداء المالي ، معايير ومؤشرات التقييم

Summary:

the Financial statements play an important role in giving a picture of the status of the institution, so as a key element in the process of the institution assessing financial offender, so must these lists are clearly intended, honest and more transparent to facilitate the reading process by the users of these statements, whether from within the organization or from the beyond. The financial statements also is the main element in the process of financial performance assessment of the institution, as the evaluation process would enable a company to monitor its activity through the use and take the necessary decisions cycle to achieve the desired objectives to reach and this is aimed at the study, and then by trying to highlight the role of the credibility of the financial statements in evaluating the financial performance of the institution.

key words :

Financial statements , Financial Performance Evaluation , criteria and evaluation indicators.